

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم العلوم المالية والمصرفية

الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن:دراسة ميدانية

Obstacles Facing Small Enterprises in Jordan: A Field Study

اشراف الدكتور محمد عبد الرحمن غرايبة

اعداد الطالب : حسين احمد صالح الترك

2012

الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن:دراسة ميدانية

Obstacles Facing Small Enterprises in Jordan: A Field Study

اعداد

حسين احمد الترك

بكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية ، جامعة اليرموك ، الاردن ،2007 .

قدمت هذة الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص العلوم المالية والمصرفية في جامعة اليرموك ، اربد ، الاردن.

وافق عليها

د . محمد عبد الرحمن غرايبة .... مشرفا ورئيسا

استاذ مساعد في العلوم المالية والمصرفية ، جامعة اليرموك.

د . زياد محمد زريقات .... عضوا

استاذ مساعد في العلوم المالية والمصرفية ، جامعة اليرموك.

د . اياد عيسى السرطاوي .... عضوا

استاذ مساعد في المحاسبة ، جامعة اليرموك.

آيار 2012

الاهداء

الى من علمني الرجولة والعصامية الى عشقي
ونبض روحي الداعي لي بالخير
والدي الاغلى
الى دماء وريدي اصل الحنان والجمال والعطف
معشوقتي من على سجادة صلاتها
امي الغالية
الى ريحانتي بيتنا الصرامة والكرامة اخوي
صالح .....محمد
الى نجوم بيتنا الوضاءة مع خالص حبي
اخواتي الست
الى قفصي الالماسي حبا وحنانا الى عشقي
الاخير
زوجتي
الى نهر الحنان الخالص عمتي
(ام زوجتي)
الى الذي من اجله اسعى من انار لي الحياة ولدي
صالح
لكل من يعشق العلم ويسعى خلفه
لكم جميعا .....

شكر وتقدير

من لا يشكر الناس لا يشكر الله
ومن هذا المنطق ، اشكر الله تعالى على ما اسداه
الي من نعم وفضل وبخاصة نعمة التوفيق
ووفاءا واعترافا مني بالجميل اقدم جزيل الشكر
والامتنان والتقدير للاستاذ الفاضل المشرف على
رسالتي هذه الدكتور محمد الغرايبة .
كما اتقدم بالشكر لاساتذتي اعضاء لجنة المناقشة
الدكتور زياد زريقات والدكتور اياد السرطاوي على
تحمل عناء قراءة هذه الرسالة .
والشكر ايضا موجه لأساتذة كلية الاقتصاد والعلوم
الادارية بجامعة اليرموك الذين لم يبخلوا بالعلم طوال
فترة الدراسة .
كما اتقدم بجزيل الشكر لمن قامت بمساعدتي
ومساندتي خطوة بخطوة لاتمام هذه الرسالة
زوجتي الغالية
لانسبائي محمد العنزي
والفاضلة حنين العنزي.
وختاما اشكر كل من ساعدني ولو بالدعاء والاماني
الطيبة وجزى الله الجميع خيرا والله المستعان .

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: الدراسات السابقة

الفصل الرابع: منهجية الدراسة

الفصل الخامس: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

الفصل السادس : النتائج والتوصيات

فهرس الجداول

فهرس الملاحق

الملخص

حسين ، الترك . الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير بجامعة اليرموك. 2012 (المشرف: د. محمد غرايبة).

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن وتحول دون استمراريتها ، والبحث في أفضل الوسائل والسبل لتطوير المشاريع وحل مشكلاتها.

كما وتهدف ايضا إلى توضيح اثر المشاريع الصغيرة على الاقتصاد ودورها في توفير فرص العمل ومعرفة الوسائل التمويلية والاستثمارية للمشاريع الصغيرة ، وما مدى الاهتمام المقدم من الحكومة من دعم وتشجيع للمشاريع الصغيرة ومعرفة دور البنوك في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات الاولية من خلال توزيع الاستبانات على عينة الدراسة من اصحاب المشاريع الصغيرة ، وباستخدام التحليل الوصفي والتحليل العاملي(Factor analysis) وبعض الاختبارات الاحصائية توصلت الدراسة الى وجود مجموعة من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن بدرجات أهمية متفاوتة منها صعوبات ترتبط بالتأسيس وأخرى بالتمويل واخرى ترتبط بالادارة والانتاج .

وقد اوصى الباحث بضرورة الاهتمام بالمشاريع الصغيرة من قبل الحكومة ووضع ضوابط على مؤسسات التمويل كما اوصى بضرورة تدريب وتأهيل اصحاب المشاريع الصغيرة.

الكلمات المفتاحية : المشاريع الصغيرة في الاردن ،الصعوبات التي تواجهها المشاريع الصغيرة في الأردن .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة .

1.2 مشكلة الدراسة .

1.3 أسئلة الدراسة .

1.4 أهمية الدراسة .

1.5 أهداف الدراسة .

1.6 فرضيات الدراسة .

1.7 محددات الدراسة.

1.8 هيكل الدراسة .

1.1 المقدمة

تعد المشاريع الصغيرة من أهم الدعامات التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إلا أن أهميتها في الدول النامية أكثر مما هي عليه في الدول المتقدمة لعديد من الاسباب اهمها: شح الموارد المالية لتمويل المشاريع الكبيرة، ومحدودية اسواقها الخارجية، وتدني مستوى التطور التكنولوجي في الدول النامية. ولذلك تبذل الدول النامية محاولات جادة في التوجه نحو المشاريع الصغيرة لما تخلقه من فرص العمل التي تساهم في حل مشكلتي الفقر والبطالة .

ونظرا لأهمية هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية بدأت العديد من الدول النامية تعطي هذه المشاريع اهمية خاصة بالرغم من انها لا تزال دون المستوى المطلوب، حيث أصبحت تشجع أقامة الصناعات الصغيرة وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجه اكبر من الصناعات الكبيرة، ويأتي هذا الاهتمام المتزايد على المستوى الرسمي والأهلي بالمشاريع الصغيرة لأنها بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، فهي تشكل ميدانا لتطوير المهارات الإدارية، والفنية، والإنتاجية، والتسويقية، ويقل حجم الاستثمار فيها كثيرا بالمقارنة مع المشاريع الكبيرة، فتفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص عمل، بالإضافة إلى تميز هذه المشاريع في الاعتماد على تكنولوجيا بسيطة، وتمويل صغير الحجم، لذلك يجب على الدول النامية أن توجه الجزء الأكبر من مساعداتها نحو تمويل المشاريع الصغيرة .(بومباك،1989)

1.2 مشكلة الدراسة

تلعب المشاريع الصغيرة دورا بارز وهاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، وبالرغم من هذة الأهمية الكبيرة للمشاريع الصغيرة في الاقتصاد إلا أن دورها ما زال محدودا في الاقتصاد الأردني وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الا انها تواجه عددا من الصعوبات لذلك لابد من وجود دراسات وأبحاث علمية لتسليط الضوء على المشاريع الصغيرة، لتساعد في حل هذة المشاكل.

حيث تنبثق مشكلة الدراسة من قلة الدراسات والبحوث التي تحدد الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن، وبما أن للمشاريع الصغيرة أهمية في الاقتصاد وتحريك عمليته إذ تشكل ما نسبته 97% من أجمالي المشاريع في العالم(بومباك،1989).

حيث تساهم هذه المشروعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأردنية حيث بلغ عدد الايدي العاملة في هذه المشاريع لعام (2002) حوالي (312649) عاملا بنسبة (45,26%) من اجمالي الايدي العاملة في المشروعات الاقتصادية الأردنية في حين ان عدد المشروعات الصغيرة جدا والمتوسطة تشكل ما نسبته (99,68%) من اجمالي المنشات الاقتصادية الأردنية للفترة نفسها.

وشكلت المنشات الفردية ما نسبته (82,93%)من اجمالي عدد المنشات في عام (2002) بينما حجم العمالة في هذه المنشات الفردية يشكل ما نسبته (64,84%) من اجمالي عدد المنشات الاقتصادية الأردنية لعام (2002). (حداد،الخطيب 2005).

1.3 أسئلة الدراسة :

في ضوء ما سبق يمكن صياغة أسئلة الدراسة بالتساؤلات التالية :

السؤال الرئيسي : ما هي الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن ؟

الأسئلة الفرعية :

1- هل تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات ترتبط بالتأسيس وإجراءاته ؟

2- هل تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات ترتبط بالتمويل ؟

3- هل تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات ترتبط بالموارد البشرية ؟

4- هل تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات ترتبط بالمعلوماتية ؟

5- هل تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات ترتبط بتقنيات الإنتاج وصعوبة الحصول على احدث التقنيات لتطوير أساليب العمل والإنتاج؟

1.4 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من المزايا والخصائص التي تحققها المشاريع الصغيرة للمجتمع بشكل عام خصوصا في ظل الصعوبات التي تواجهها الشركات الكبيرة في الحصول على التمويل اللازم من خلال أسواق رأس المال التي ترتبط بالأساس بطبيعة تلك الأسواق في الدول النامية ومنها الأردن حيث مشاكل الهيئة وتماثل المعلومات والعسر المالي وغيرها من المشاكل، فقد جاء هذا البحث في محاولة لتحديد الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن وذلك لما للمشاريع الصغيرة من دور في زيادة الإنتاجية والدخل للفرد والمجتمع وينطلق ذلك من استقلالية العمل وارتباطه بصاحبه وحرية اختيار العمل المناسب .

كما تساهم المشاريع الصغيرة في توفير فرص عمل (حل لمشكلتي الفقر والبطالة)، حيث تتميز بالنفقات التأسيسية المنخفضة، والبساطة في التكنولوجيا المستخدمة للتصنيع وبالتالي انخفاض مصاريف التشغيل، وتعتبر المشاريع الصغيرة كيان أساسي لتحريك عملية الاقتصاد إذ تشكل نسبة كبيرة من المشاريع في الاردن .

كما تبرز أهمية الدراسة ايضا من كونها تساعد على التعرف بالصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة من عدة جوانب، وهذا يساعد على معرفة واقع المشاريع الصغيرة والعمل على تطويرها من خلال المسؤولين واصحاب القرار حيث تبين للمسؤولين في الحكومة الأردنية الاثر الذي تعكسه المشاريع الصغيرة على الاقتصاد الأردني وما مدى الدعم الذي تقدمه لهذه المشاريع لتقوم بتحسينه لتحقيق الأهداف المنشودة من المشاريع والتعرف على الصعوبات التي تواجهها وبعض الحلول لها.

1.5 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن ، والبحث في افضل الوسائل والسبل لتطوير المشاريع وحل مشكلاتها كما وتهدف ايضا إلى توضيح اثر المشاريع الصغيرة على الاقتصاد ودورها في توفير فرص العمل ومعرفة الوسائل التمويلية والاستثمارية للمشاريع الصغيرة ، كما تهدف الدراسة إلى وضع نموذج مقترح باستخدام أسلوب تحليل العوامل (Factor analysis).ويمكن تلخيص اهم أهداف الدراسة كما يلي :

1- التعرف على الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن .

2- تحديد مستوى الصعوبات التي تواجه اصحاب هذه المشاريع.

1.6 فرضيات الدراسة

تحاول هذه الدراسة اختبار كل من الفرضيات التالية:

1. تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بالتأسيس وإجراءاته.
2. تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بالامور التمويلية .
3. تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بالموارد البشرية.
4. تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بالمعلوماتية .
5. تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بتقنيات الإنتاج.

1.7 محددات الدراسة

تحاول هذة الدراسة التعرف على الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن من وجهة نظر اصحاب هذة المشاريع ، وتخضع هذة الدراسة لمجموعة من المحددات حيث تشمل المشاريع الصغيرة في كل من المحافظات التالية عمان ، الزرقاء ، العقبة و اربد حيث تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة

1.8 هيكل الدراسة

تتكون هذه الدراسة من ستة فصول ،حيث تم التطرق في الفصل الاول إلى مقدمة الدراسة ، ومشكلة الدراسة واسئلتها وأهمية الدراسة واهدافها وفرضياتها ومحدداتها . اما الفصل الثاني فتطرق إلى الاطار العام للدراسة . يعرض الفصل الثالث الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية . ويوضح الفصل الرابع المنهجية التي اتبعت لتحقيق اهداف الدراسة .

اما الفصل الخامس فيشمل على عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات. ويتناول الفصل السادس النتائج والتوصيات .

الفصل الثاني

الإطار النظري

2.1 المقدمة

2.2 النشأة

2.3 ماهية المشاريع الصغيرة

2.4 الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة

2.5 الأهمية الاجتماعية للمشاريع الصغيرة

2.6 مجالات العمل

2.7 اسباب فشل المشاريع الصغيرة

2.8 المشاريع الصغيرة في الأردن

2.9 برنامج دعم وتطوير المشاريع الصغيرة

2.10 مصادر تمويل المشاريع الصغيرة في الأردن

2.10.1 مصادر التمويل الخارجية

2.10.2 مؤسسات تمويل غير مصرفية

2.10.2.1 المؤسسات التمويلية غير المصرفية الحكومية والرسمية

2.10.2.2 المؤسسات التمويلية غير المصرفية وغير الحكومية

2.10.2.3 لمؤسسات التمويلية غير المصرفية الدولية

2.11 الدولة والمشاريع الصغيرة

2.11.1 المساعدات الحكومية للمشاريع الصغيرة

2.1 المقدمة

اصبحت المشروعات الصغيرة تمثل طرحا يحتل أولية متقدمة على أجندة اقتصادات الدول النامية ، وذلك لأنها تمثل حلا ضروريا يسهم في الحد من مشكلتي البطالة والفقر اللتان تعاني منهما هذة الدول.

وقد لاقت المشروعات الصغيرة قبولا في البلدان العربية والإسلامية بشكل كبير بعد تطبيق هذه الدول برامج الخصخصة ،وتخلي الدول عن المشروعات ذات الحجم الكبير التي كانت تمتلكها ، لقد انتشرت المشروعات الصغيرة بشكل كبير جدا واصبحت الحاجة لها واقعا معاشا ، وأصبحت لها جمعياتها وبرامج تمويل خاصة بها، (الصوراني ،2005).

2.2 النشأة

بدأت فكرة تمويل المشاريع الصغيرة عام 1975 مع الدكتور محمد يونس في بنجلادش اذ وجد ان ما يتلقاه من مواد في الاقتصاد لا توجد ايا من الحلول الجذرية لمشكلة الفقر، وعليه جاءت فكرة التمويل لديه اثر قيامه بإقراض امرأة فقيرة 6 دولارات لتشتري موادا خاما لصناعة السلال التي تبيعها، وبعد فترة وجيزة وجد يونس ان المرأة استغلت كامل القرض وتمكنت من تسديد المبلغ الذي اقترضته، فأدرك امكانية تطبيق الفكرة بنطاق اوسع فقام بتأسيس بنك القرية او ما يسمى بنك الفقراء الذي يعتبر اول مؤسسة تستخدم قروض التمويل للمشاريع الصغيرة في العالم .(يوسف ، 2001)

2.3 ماهية المشاريع الصغيرة

لقد سعى الباحثون في مختلف بلدان العالم إلى وضع تعريف محدد للمشاريع الصغيرة، الا انهم وجدوا ان وضع تعريف للمشروع الصغير يختلف باختلاف المكان والمجال، وعليه يكون التعريف حسب واقع الحال ووفقا لمجموعة من المعايير التي تم الاتفاق عليها من الباحثين والعلماء، ونورد في هذا الباب عددا من المفاهيم للمشاريع الصغيرة ، فمن اهمها تعريف البنك الاحتياطي الفيدرالي الاميريكي الذي يعرف المشروع الصغير بانه (المنشأة المستقلة في الملكية والادارة وتحصل على نصيب محدود من السوق) .(**بومباك،a،1989،ص 32**).

حيث ترى ادارة المشروعات الصغيرة الاميريكية ان المشروع الصغير هو المشروع الذي تتوافر فيه مجموعة من الشروط والمعايير، فالاستقلالية في الادارة والملكية والحصة السوقية المحدودة يعتبران من اهم المعايير في الحكم على كون المشروع صغيرا ام لا، واما بالنسبة لمعيار عدد العاملين فهو مختلف تبعا للبلد التي انشأ فيه المشروع .أما لجنة التنمية الاقتصادية الاميريكية فتعتبر المشروع صغير الحجم شريطة ان لا يزيد عدد العاملين فيه عن (500) عامل والمبيعات السنوية لا تتجاوز (20) مليون دولار. وفي المؤتمر الذي عقد عام 1980 في البيت الابيض للمشروعات الصغيرة اعتبر ان المشروع هو صغير الحجم اذا كان عدد العمال فيه لا يزيد عن 500 عامل .(علام ،1993 ؛ يوسف،2001).

واما الدول الاوروبيه فلها وجهة نظر مختلفه لتعريف المشروعات الصغيره فالسوق الاوروبيه المشتركه تعرف المشروع الصغير بانه (كل منشأه تمارس نشاط اقتصادي يقل عدد العاملين فيها عن (100)عامل).(بومباك ، 1989 ، ص 46).

وتعرف المانيا المشروع الصغير بانه "المنشأه التي تمارس نشاط اقتصادي يقل عدد العمال فيها عن (200)عامل" اما المملكة المتحدة فتضع عددا من المعايير لاعتبار المشروع صغيرا وهي :- (بومباك،1989؛علام،1993، ص28)

1. المبيعات السنويه لاتزيد عن (2,2) مليون دولار.
2. محدودية الاموال المستثمرة.
3. عدد العاملين (50) عامل كحد اقصى.
4. محدودية الطلب السوقي.
5. استقلالية المشروع.
6. ادارة المشروع تكون من اصحابه.

نلاحظ مما سبق عدم اتفاق دول العالم في تحديد عدد العمال في المشاريع الصغيرة حيث نلاحظ التفاوت بين دولة واخرى ولكن يمكن تفسير هذا الاختلاف بدرجة التقدم الاقتصادي لكل دولة ومستوى المعيشة للافراد والتقدم التكنلوجي لكل دولة على حده ، ولكي نبرز التفاوت بين دول العالم في تحديد المشاريع الصغيرة بحسب عدد عمالها نورد الجدول التالي :

جدول رقم (1)

جدول عدد العاملين في المشاريع الصغيرة في دول مختلفة في العالم

الدولة	المنظمات الصغيرة
الولايات المتحدة الامريكية	5-200 عامل
برطانيا	5-100 عامل
ايطاليا	1-10 عامل
الوكالة الاوروبية	10-100عامل
امريكا اللاتينية	5-49 عامل
اليابان	اقل من 300 عامل
الهند	اقل من 100 عامل مع عدم استخدام الالات الكهربائية واقل من 500 عامل باستخدام الالات الكهربائية
ماليزيا	اقل من 50 عامل
سنغافورة	اقل من 100 عامل

المصدر النجار ،فايز (2001) التخطيط الاستراتيجي في المنظمات الصناعية الصغيرة ، دراسة ميدانية في محافظة اربد.

2.4 الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة (خطاطبة،1992؛ صيام، 1999؛النجار،2006).

ان التخصص في العمل هو وسيلة فعالة لزيادة الانتاج والحد من التكاليف مما يزيد من قدرة المؤسسة والمشروع في المنافسة والصمود في المنافسة السعرية والتي تعد من سنن الشركات الكبيرة وهي وسيلة لرفع ربحية المشروعات.

وفي كافة المجتمعات لا تعتمد المؤسسات على الاساس الاقتصادي وحسب بل على اساس المنافع المقدمة للمجتمع ومزاياه ولا يستطيع احد اغفال دور المشروعات الصغيرة في الخوض في الاقتصاد القومي ولجميع الدول دون استثناء.

ان مساهمة المشاريع الصغيرة في اعادة تقديم وهيكلة الانتاج في العديد من الدول النامية والتي يعد الأردن احدها يبرز لها دورا كبيرا في الاقتصاد الوطني فيه اساس التنمية الشاملة فتعمل على تشغيل الايدي العاملة وتحد من مشكلتي الفقر والبطالة فتعمل على تخفيف التوازن الاقليمي.

ومن اثارها الاقتصادية زيادة دخل الفرد حيث تعمل المشاريع الصغيرة على زيادة متوسط الدخل وتغيير هياكل الاعمال والمجتمع ايضا ويصاحب هذا التغيير نموا وزيادة في المخرجات فتزيد ثروة الفرد من خلال زيادة المشاركين في مكاسب التنمية فتحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية، ومن الاثار الاقتصادية زيادة العرض والطلب حيث ان الاستثمار في رأس مال جديد يوسع جانب العرض والانتفاع من السلع والخدمات تؤدي إلى زيادة جانب الطلب.

وللمشاريع الصغيرة اثار اقتصادية اخرى مثل تقليص الهوة في نقص حاجيات السوق والتوجه لمناطق التنمية المستهدفة حيث ان التطوير اساسه الابداع فالمؤسسات الصغيرة هي مصدر الابتكار اذ انها تتحمل الخطورة اكثر من المؤسسات الكبيرة فالارباح العالية للفرد

والمتأتية من المشاريع الصغير ة تكون كفرصة اقناع للفرد للخوض في اطار تجربة جديدة لذلك فان دعم الحكومة للمشاريع الصغيرة يفرض على اصحابها الاستثمار في مناطق معينة واعمال محدودة وذلك من خلال بعض الحوافز التشجيعية.

وتؤثر المشاريع الصغيرة على تنمية الصادرات وزيادة المنافسة حيث ان الانتاج المباشر وغير المباشر وتغذية المشاريع الصغيرة للمؤسسات الكبيرة بالمواد الوسيطة يؤدي إلى تنمية الصادرات وخفض التكاليف الانتاجية واعطائها فرصة في زيادة المنافسة في الاسواق العالمية.

وكما تقدم نجد ان المشاريع الصغيرة دورا في التكامل مع المنظمات الكبيرة وترابط الاعمال التجارية فتعد حجر الزاوية للاقتصاد فتزود المنظمات الكبيرة بالمواد التي تنتجها والاجزاء التكوينية لها وتقوم المشاريع الصغيرة بدور الوسيط في توزيع انتاجها فتعمل ترابط بين المشروعات المختلفة.

ان الربط بين راس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي يظهر ان المشاريع الصغيرة هي اكفأ من حيث تنظيم الفائض الاقتصادي لوحدة راس المال، وراس المال المستمر بالرغم من تفوق انتاجية العامل في المنظمات الكبيرة على انتاجية العامل في المنتجات الصغيرة بذلك يظهر دور المشاريع الصغيرة في تنظيم العائد الاقتصادي.

2.5 الأهمية الاجتماعية للمشاريع الصغيرة (خطاطبة،1992؛عبد المنعم،1999)

تعتبر المشاريع الصغيرة والكبيرة لكافة الدول من اهم دعائم الاقتصاد الوطني بما يرافق ذلك من اثار اجتماعية، فتعمل المشاريع الصغيرة على اعادة توزيع الثروة والعدالة الاجتماعية بحيث لا ترتكز في مناطق الكثافة السكانية فقط بل تشمل كافة المحافظات على اختلاف الكثافة السكانية، لذلك للمشاريع الصغيرة القدرة على توفير تنمية اقليمية شاملة ومتوازنة تساعد على

استغلال المواد المحلية المتاحة كما تعمل على امتصاص البطالة بتوفير فرص العمل فالمرونة والابداع توفر فرص عمل جديدة تحد من البطالة وذلك يعود على انخفاض التكلفة وخلق فرص عمل جديدة حيث تشير المؤشرات ان كثافة راس المال للعامل الواحد حوالي (1100) دينار لكل عامل في المشاريع الصغيرة والمعدل يصل إلى (11000) دينار لكل عامل للمنظمات الكبيرة فيظهر الدور الايجابي للمشاريع الصغيرة بتوظيف الايدي العاملة.

ولا ننسى دور المشاريع الصغيرة على تفعيل دور المراة في المجتمع فتعمل على تشغيل عدد كبير من النساء مما يؤثر على زيادة دخل المراة وتعمل على تشجيع المرأة على قيادة مشاريع بنفسها لتسهم في بناء الاقتصاد الوطني.

ومن الاثار الايجابية للمشاريع الصغيرة التي يجدر ذكرها انها تسهم في تقليل هجرة السكان من الريف إلى المدينة فهي تعمل على تثبيت السكان في الريف وعدم لجوئهم للهجرة إلى المدن التي تظم المنظمات الكبيرة.

2.6 مجالات العمل

ان الانتشار الكبير للمشروعات الصغيره وفي جميع القطاعات تمنحها أهمية نسبية تختلف من عمل إلى اخر وتختلف درجة مساهمتها من قطاع إلى اخر.

ففي القطاع الصناعي يوجد الكثير من الانشطة الاقتصادية التي يمكن للفرد ان ينشئ مشروع فيها مثل صناعة الملابس وصناعة العجائن ولعب الاطفال وغيرها، ويعتبر القطاع الصناعي الاقل من حيث مساهمة المشاريع الصغيرة فيه بالرغم من ان (82,5%)من المشروعات العاملة في هذا القطاع هي مشروعات صغيرة ولكن نسبه ما تساهم به من انتاج لاتتجاوز(3%) فتكون الغلبه بذلك للمشروعات الكبيرة ولا بد من الاشارة هنا ان المشروع

الصغير القائم في هذا القطاع يجب ان يقدم منتجات تفوق منافسيه من حيث الجودة والسعر اذا اراد الاستمرار .(بومباك،1989)

واما في القطاع التجاري فسواء كانو تجار جمله او تجزئه فلا ننسى الوساطة فهو نوع منتشر ويعمل على زيادة الناتج القومي من خلال قدرته الكبيرة على رفع مستوى المبيعات للسلع النهائية كما يعمل هذا النوع على تشغيل عدد كبير من العمالة ويمتاز هذا النوع بمحدوديه راس المال فهو لا يجاري النمو في عدد السكان ومن الامثله على هذا القطاع(السوبر ماركت-وتجار السيارات).(يوسف ،2001)

ويعتبر قطاع الخدمات قطاع جاذب لاصحاب المشروعات الصغيرة وتزداد فيه درجة انشاء المشاريع الصغيرة بشكل كبير جدا ومن امثلته (محلات التنظيف الجاف-واصلاح الاحذيه).

ومن هنا كان للمشاريع الصغيرة دور كبير في زيادة نمو صناعة الخدمات ولكن لا تتزايد انتاجية العامل مقارنة بالقطاعات الاخرى. (علام ، 1993؛ بومباك،1989؛ يوسف،2001؛ مصطفى،2002؛عبد الغفور،2001).

2.7 اسباب فشل المشاريع الصغيرة .

ومن اسباب فشل المشروعات الصغيرة الجهل بالاسس والمبادئ الادارية الاساسية للادارة في المشاريع الصغيرة فهي من اهم اسباب فشل المشاريع الصغيرة ونعلم ان الفرد عندما يقدم على انشاء مشروع صغير غالبا يضع كل ما يملك في هذا المشروع لذا فان فشل هذاالمشروع سيؤدي إلى ضياع كل الثروة وكل الاحلام التي حاول ان يحققها صاحب المشروع بفتحه لهذا المشروع ، واما سبب فشل المشروعات الصغير ة فلقد تحدثت معظم الابحاث

والدراسات في هذا الموضوع عن الفشل الاداري او سوء الادارة وذلك يعني عدم قدرة صاحب المشروع على ادارة مشروعه وجهله في كيفية تشغيل النشاط ويرجع بعض الباحثين إلى ان اهم اسباب فشل المشاريع الصغيرة هو عدم وجود خبره كافيه بالانشطة الاساسية للمشروع وهذه الانشطة هي الانشطة التسويقية والشرائية والمالية والانتاجية.(يوسف،2002)

ويذكر ان اهم اسباب فشل المشاريع الصغيرة (مصطفى،2002) و(يوسف،2002) و(كليفورد،1989) هو عدم وجود الخبره الكافيه لصاحب المشروع في مجال العمل الذي افتتح به مشروعه، ومن اسبابه كذلك نقص الخبرة الادارية في التعامل مع العنصر البشري، ولا ننسى من الاسباب الاهمال والكوارث والاختلاسات والسرقات داخل المشروع الصغير ،نورد هنا جدولا يبين العوامل الاجمالية العشرة لفشل المشروعات في الصناعات الممختلفة .

جول رقم (2)

العوامل العشرة لفشل المشروعات في الصناعات المختلفة

العوامل/الصناعة	زراعة وصيد%	تعدين%	اسكان ومقاولات%	صناعة%	نقل ومواصلات%	تجارة جملة%	تجارة تجزئة%	اعمال تأمين%	الخدمات%	الاجمالي%
عوامل اقتصادية	80	79	69.8	66	68.6	67.7	68.3	63.3	75.7	70.6
عوامل الكفاءة والادارة	14.8	12.6	21.2	20.9	21.8	19.4	22.4	19.4	18.3	20.7
عوامل المبيعات	6.9	7.1	13.1	11.8	12.5	12.5	14.5	11	10.5	11.7
عوامل المصروفات	7.4	5.9	7.2	8.3	8.5	6.7	7.3	7.9	7.1	8.4
عوامل اهمال المشروع من قبل صاحبه	2.3	.9	1.8	2.1	2.1	2.2	2.2	1.6	1.6	1.8
عوامل الكوارث	.5	.1	.4	.9	.4	.8	.8	.3	.2	.5
عوامل خيانة الامانة والسرقة	.2	.5	.4	.4	.2	.8	.4	.9	.2	.4
عوامل مرتبطة بالعملاء	.5	.3	1.5	1.3	1.2	1.3	1.1	.5	1.1	10.1
عوامل خاصة بالاصول	.6	.1	.5	.5	.7	.2	.6	1.2	.4	.5
عوامل خاصة برأس المال	.5	.7	.9	.9	.7	.7	1.1	.8	.5	.7

المصدر عبد الحميد مصطفى، ادارة المشروعات الصغيرة ،(2002) مصر.

ويمكن تصنيف اسباب الفشل إلى شكلين اولا فشل رسمي وينتهي العمل به بالافلاس وتصفية المشروع بصوره رسمية ، ثانيا فشل شخصي ويقوم هنا صاحب المشروع بالتصفية وسداد ديونه ويحدث ذلك عندما يقرر صاحب المشروع ان المشروع لم يحقق الهدف الذي وجد من اجله ومن اهم الخصائص التي تقرب المشروع إلى الفشل الاعتماد على الخبرات الذاتية والقدره المحدودة للمشروع على تحمل الخسائر و الخلافات بين الشركاء في حال وجود شركاء و

الادارة السيئه و نقص العماله المدربه و الاعباء الضريبية و الركود الاقتصادي و المبالغه في التكاليف العامة والتشغيلية واخيرا عدم وجود الرقابه الفعالة.

2.8 المشاريع الصغيرة في الأردن

بالرغم من اعتماد عدد العاملين كمعيار لتحديد الانواع المختلفة للمشاريع الا انه لا يوجد تعريف واضح يحدد ماهية المشاريع الصغيرة في الأردن فالدارس يجد تباينا كبيرا في تحديد المشاريع الصغيرة وذلك حسب معيار عدد العاملين ولايضاح ذلك نورد الجدول التالي:

جدول رقم (3)

جدول عدد العاملين في المشاريع الصغير في منظمات مختلفة في الأردن

المنظمة	العاملين في المنظمات الصغيرة
دائرة الاحصاءات العامة	اقل من5
مؤسسة الضمان الاجتماعي	اقل من 5
غرف الصناعة	اقل من 10
الامم المتحدة للتنمية الصناعية	اقل من 10
وزارة الصناعة والتجارة	5-9
الجمعية العلمية الملكية	1-19
جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز	اقل من 30 للمشاريع الصناعية واقل من 100 للمشاريع الخدمية
المشروع المقترح	5-19

النجار،فايز جمعه،(2001) التخطيط الاستراتيجي في المنظماتالصناعية الصغيرة ، دراسة ميدانية في محافة اربد.

يتبين لنا من الجدول السابق ان دائرة الاحصاءات العامة اعتمدت على معيار عدد العمال في تصنيف المشاريع حيث اعتبرت ان المشروع الصغير هو المشروع الذي يعمل به اقل من 5 عمال ، وبالنظر لمؤسسة الضمان الاجتماعي فقد اعفت المشاريع التي يقل فيها عدد العاملين عن 5 عمال من الاشتراك الالزامي في الضمان الاجتماعي تخفيفا للاعباء عليها لذلك جاز اعتبار هذه المشاريع صغيرة من وجهة نظرها ، واما غرف الصناعة فتنظر إلى ان المشاريع الصغيرة هي التي يعمل بها اقل من 10 عمال وحصرت وزارة الصناعة والتجارة عدد

العاملين بين 5-9 عمال ، وترى الجمعية العلمية الملكية من خلال دراستها للمشاريع الاستثمارية في الأردن عام 1989 ان المشاريع التي يعمل بها ما بين 1-19 عامل هي مشاريع صغيرة . واما جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز فقد اعتبرت ان المشاريع الصغيرة الصناعية هي التي يعمل بها ما يقل عن 30 عامل واما المشاريع الخدمية الصغيرة فهي التي يعمل بها ما يقل عن 100 عامل.

ويتضح مما سبق عدم وجود تعريف واضح ومحدد للمشاريع الصغيرة في الاردن، والذي قد ينعكس سلبا على التنمية الاقتصادية المستقبلية. (موسى ،1989 ؛ غرفة صناعة اربد، 2001؛ الضمان الاجتماعي ،2001؛ دائرة الاحصاءات العامة ، 2002)

وتنتشر المشاريع الصغيرة في محافظات المملكة المختلفة، كما تتوزع على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، الا انها تتركز في بعض القطاعات اكثر من غيرها ويبين الجدول رقم (3) توزيع المشاريع حسب النشاط الاقتصادي وفئه حجم العمالة على مستوى الأردن.

جدول رقم (4)

اعداد العاملين في القطاعين العام والخاص حسب النشاط الاقتصادي وفئه حجم العماله:

النشاط الاقتصادي	اعداد العاملين والمنشآت	المجموع	فئة حجم العمالة				
			من 1 إلى 4	من5 إلى 19	من 20 إلى 49	من 50 إلى 99	100 فاكثر
التعدين واستغلال المحاجر	عاملين	6.895	99	459	55	84	6.198
	منشآت	101	36	57	2	1	5
الصناعات التحويلية	عاملين	115.846	32.047	21.819	9.893	9.274	42.813
	منشآت	17.728	14.2	2.945	306	134	143
امدادات الكهرباء والغاز والمياه	عاملين	14.577	0	0	0	0	14.577
	منشآت	6	0	0	0	0	6
الانشاءات	عاملين	25.918	1.533	5.102	5.414	3.92	9.939
	منشآت	1.483	6.7	530	177	59	47

تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية	عاملين	150.922	112.636	23.268	5.287	4.386	5.345
	منشآت	70.535	66.995	3.273	189	60	18
الفنادق والمطاعم	عاملين	22.873	9.741	5.759	1.679	1.003	4.69
	منشآت	5.247	4.436	726	51	14	19
النقل والتخزين والاتصالات	عاملين	31.095	2.016	5.045	4.691	1.948	17.396
	منشآت	1.993	1.112	700	131	30	20
الوساطة المالية	عاملين	17.792	258	489	676	1.32	115.05
	منشآت	214	86	58	20	19	31
الانشطة العقارية والمشاريع التجارية	عاملين	30.189	12.555	5.373	4.924	773	6.564
	منشآت	7.744	6.828	693	191	11	18
الادارة العامة والضمان الاجتماعي	عاملين	81.736	0	53	1.029	2.88	77.774
	منشآت	147	0	3	30	40	101
التعليم	عاملين	131.303	1.354	8.831	6.227	3.922	110.968
	منشآت	1.782	486	967	213	56	59
الصحة والعمل الاجتماعي	عاملين	44.753	6.116	2.188	2.144	792	33.513
	منشآت	399	30539	348	62	11	39
انشطة الخدمات المجتمعية والشخصية	عاملين	18.18	11.773	1.716	400	692	3.599
	منشآت	7.491	7.274	185	14	10	8

المصدر دائرة الاحصاءات العامة قسم الاستخدام (2002).

يتبين لنا من الجدول السابق ان عدد المشاريع الصغيرة التي يعمل بها ما دون 4 عمال تشكل ما نسبته 89%من اجمال عدد المشاريع الأردنية وتستوعب حوالي 27.5% من اجمالي الايدي العاملة في الأردن .

كما يتضح لنا ان عدد المشاريع الصغيرة التي يعمل بها اقل من 19 عامل تشكل ما نسبته 98%من اجمالي عدد المنظمات في الأردن وتستوعب ما نسبته 39% من اجمالي

الايدي العامله في الأردن(الاحصاءات العامة،2002) مما يؤدي إلى وجود مساهمة فعاله في التصدي لمشكلتي الفقر والبطاله وتعمل على تطوير الاقتصاد الأردني وذلك يؤكد على أهمية اعتماد الاقتصاد الأردني على المشاريع الصغيرة.

لذلك تم التوجه لتعزيز العمل في هذه المشاريع في الأردن اذ تهدف هذه المشاريع إلى تحسين مؤشرات الانتاجية مع التركيز على المناطق الاقل حظا من خلال توفير المتطلبات المالية والادارية والفنية لتشجيع تأسيس المشروعات الانتاجية الصغيرة وتوسعه المشاريع القائمة وتوفير البنية التحتية لدعم الاستثمار ودعم وتشجيع القطاع الخاص الأردني وكذلك المنظمات الغير حكومية.

2.9 برنامج دعم وتطوير المشاريع الصغيرة:

ويهدف برنامج دعم وتطوير المشاريع الصغيرة إلى تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة من خلال استيعاب اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل والقادرين عليه وتنمية مفهوم الريادة لدى الفئات المستهدفة من المجتمع وتشجيع الاعتماد على الذات وتركزمنهجية الدعم لتنمية المشاريع الصغيرة إلى:(زكريا ،1999)

- توفير الفرص باقامة المشاريع الصغيرة والحصول على التمويل اللازم.
- تمنح القروض من خلال الاعتماد على دراسات الجدوى الاقتصادية.
- اعتبار اصحاب المشاريع الصغيرة عملاء وليس متلقون للمعونة.
- توفير فكر لايجاد صناعة مستدامة من المشاريع الصغيرة.
- الاعتماد على الاقراض صغير الحجم.
- العمل مع المؤسسات الوسيطة التي لها علاقة بالفئة المستهدفة.
- التفاعل مع احتياجات السوق والقطاع الخاص.

- تدريب اصحاب المشاريع وتقديم الخدمات لهم.

اهم انجازات برنامج دعم وتطوير المشاريع الصغيرة في الأردن وهي:

1- منح اكثر من 72 الف قرض صغير لحوالي 35 الف مستفيد.

2- بلغت قيمة القروض الاجمالية 14 مليون دينار اردني وبلغت نسبة السداد للقروض الممنوحة 98% .

3- بلغت نسبة النساء المقترضات حوالي 60% من اجمالي القروض الممنوحة .

4- اجراء الدراسات والبحوث في المشاريع الصغيرة لتحديد احتياجات ومتطلبات تفعيل هذا القطاع .

5- تطوير البرامج وتنفيذها وتطوير خطط التدريب لاصحاب المشاريع الصغيرة .

2.10 مصادر تمويل المشاريع الصغيرة في الأردن (دليل المؤسسات الداعمة في الأردن،2003)

هناك عدة مصادر لتمويل المشاريع الصغيرة في الأردن منها مصادر تمويل خارجية تشمل الائتمان التجاري والبنوك التجارية والمؤسسات المتخصصة ومؤسسات تمويل غير مصرفية محلية ودولية .

2.10.1 مصادر التمويل الخارجية :

1- الائتمان التجاري :

ويستخدم الائتمان لتنشيط المبيعات وهو وسيلة للشراء مع تأجيل الدفع مع اخذ فترة سماح قبل التسديد وتنتشر هذة الطريقة بين المصانع والموردين عند شراء المواد الخام .

اذا استطاعة المشاريع الصغيرة الحصول على هذا النوع من الائتمان فانه يوفر لها احتياجاتها لرأس المال العامل في المشاريع الصغيرة والائتمان لا يحتاج لوجود ضمانات مثل الرهونات وانما يحتاج سمعة تجارية طيبة .

2- البنوك التجارية :

تقدم البنوك قروض بأسعار فوائد مرتفعة نسبيا بوجود الضمانات العقارية المناسبة واتجهت بعض البنوك إلى الاهتمام بتمويل المشاريع الصغيرة فبنك الاسكان في عام 1990 اوجد فكرة تقديم قروض ميسرة للصناعات ولكن مما يلاحظ على هذة القروض وجود ضمانات لها ونرى ايضا ان البنك الاسلامي انشأ عام 1994 برنامجا لتمويل المشاريع المتعلقة بالحرف اليدوية والمهنية اذ يؤمن البنك التمويل اللازم لهذة المشاريع بالمشاركة او من خلال المرابحة او الاستثمار المباشر كما يجدر الذكر ان هناك بنوك اخرى قامت بتطبيق مشاريع مختلفة تهدف إلى تقديم القروض الميسرة للصناعات والمشاريع الصغيرة .(زكريا ، 1999)

3- البنوك والمؤسسات المتخصصة :

أ- بنك الانماء الصناعي :

انشأ عام (1965) بالمشاركة مع الحكومة ومشاركة مصرفية تجارية خاصة ويعمل كمؤسسة اقراضية في قطاعي الصناعة والسياحة يهدف بشكل رئيسي إلى تشجيع الصناعة في الأردن وتطوير الصناعات في المشاريع الصغيرة ومن الملاحظ ان البنك يقدم التسهيلات الائتمانية بفوائد مخفضة وفي عام (1983) تعاظم دور البنك بافتتاح دائرة خاصة للصناعات الصغيرة والحرفية وتهتم هذه الدائرة بدراسة الجدوى الاقتصادية لتقديم التسهيلات اللازمة

للصناعات الصغرى ويتراوح حجم القروض في المتوسط 5 إلى 10 الاف دينار اردني للمشروع الواحد .(دائرة الاحصاءات العامة ، 2002)

ب- بنك تنمية المدن والقرى

تأسس عام (1966) تحت اسم صندوق قروض البلديات ومن ثم تحول هذا الاسم الذي عليه وذلك عام (1979) وتودع فيه اموال البلديات وتدار من قبل بنك ويقوم بتقديم القروض او كفالتها على اختلاف انواع القروض التي تخدم المشاريع الاجتماعية والبنية التحتية للبلديات، وبلغ رأس مال بنك نمية المدن والقرى 50 مليون دينار موزعة على اسهم مخصصة تساهم البلديات فيها .

ويقدم البنك قروض للمشاريع الصغيرة التابعة للبلديات المختلفة ومن الملاحظ ان القروض موجهة إلى النواحي الخدمية والبنية الاساسية اما المشاريع الصغيرة الانتاجية فلم تحصل الا على نصيب بسيط من هذة القروض مع العلم ان البنك يقدم قروضة بنسب فائدة منخفضة وثابتة كما يمنح فوائد تفضيلية تعتمد على نوع القرض ولا ننسى انه في بعض الاحيان يمنح قروض من غير فوائد ولا يطلب الرهونات والضمانات كغيرة من البنوك .(بنك تنمية القرى والمدن،2003)

ج- مؤسسة الاقراض الزراعي:

تأسست عام (1959) لدعم القطاع الزراعي من خلال توفير التمويل اللازم للمشاريع الزراعيه من اجل رفع مستويات الدخل للمزراعين وتقدم المؤسسه النصح والارشاد لاصحاب المشاريع الزراعيه وتعمل على اعداد دراسات جدوى ماليه للمشاريع التي تود المؤسسه تمويلها ويصل القرض اللى 10 الاف دينار اردني وحسب طبيعه المشروع.(الرأي ، 2005)

د- صندوق الحرفيين:

انشأ عام (1970) من خلال بنك الانماء الصناعي ويتخصص صندوق الحرفيين بالفئات الحرفيه واليدويه الصغيره اذ يقدم ما قيمته 50 إلى 70 % من قيمه الارض وراس المال وتبلغ الفائده 11% لفتره سداد مداها 5 إلى 8 سنوات ويعتمد الصندوق على دعم الحكومه وبنك الانماء الصناعي ومؤسسات التنميه الدوليه ويصل القرض إلى 10 الاف دينار اردني.(دائرة الاحصاءات العامة ، 2002)

هـ-صندوق المعونه الوطنية:

تأسس عام (1986) وهو مؤسسه حكوميه تقدم قروض ميسره ويصل الحد الاعلى للقرض 350 دينار اردني والهدف الاساسي للصندوق المساعده في انشاء صناعات صغيره لتوفير فرص عمل.(بنك تنمية المدن والقرى ، 2003)

و- المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري:

وبلغ السقف الاعلى للقرض 1000 دينار اردني للمشاريع الانتاجية والحرفية الصغيرة ويسدد على مدى سنتين وبفائدة مخفضة وتعطى الاولوية في هذة المؤسسة للمرأة التي تعيل اسرة وللافراد العاطلين عن العمل .(حداد والخطيب ،2005)

2.10.2 مؤسسات تمويل غير مصرفية :

انتشرت مصادر تمويل غير مصرفية للمشاريع الصغيرة في مختلف مناطق المملكة تلبية لاحتياجات التمويل للافراد في محاولة لمحاربة الفقر والبطالة وتوفير فرص عمل وتمنح هذة المؤسسات قروض طويلة ومتوسطة الاجل بعكس البنوك التجارية ويمكن لهذة المؤسسة ان تكون مؤسسات حكومية او شبه حكومية او مؤسسة دولية غير حكومية:

2.10.2.1 المؤسسات التمويلية غير المصرفية الحكومية والرسمية

أ- صندوق التنمية والتشغيل:

تأسس عام (1990) وهو من اهم مؤسسات الاقراض الحكومية ويهدف الصندوق إلى تقديم قروض ميسرة للافراد من اجل اقامة مشاريع صغيرة ويقدم القروض لكافة الانشطة الاقتصادية باختلاف انواعها وتوجه قروض الصندوق للمناطق الاكثر حاجة لها من خلال ارتفاع درجة الفقر والبطالة فيكون من اهدافة الاساسية تنمية المجتمعات في مختلف مناطق المملكة اذ تعطى الاولوية للمناطق النائية والاشد فقرا وتقدر اسعار الفائدة للصندوق بحوالي 9% او عن طريق المرابحة الاسلامية ويبلغ سقف التمويل حوالي 10 الاف دينار اردني ويسدد خلال 6 سنوات .

ويتم التمويل في الصندوق من خلال قروض مباشرة وغير مباشرة وذلك من خلال اتفاقيات مع المؤسسات الحكومية والجمعيات التعاونية من دون التدخل في اليات الاقراض ويعتمد الصندوق على سعر فائدة اضافي مقدارة 2% بينه وبين المؤسسات الوسيطة التي يقدم لها القرض.

ومنها مؤسسة الاقراض الزراعي / صندوق قروض الحرفيين / المؤسسة التعاونية الأردنية / الاتحاد العام للجمعيات الخيرية / الصندوق الهاشمي للتنمية البشرية / مؤسسة نور الحسين .(حداد والخطيب ،2005)

2.10.2.2 المؤسسات التمويلية غير المصرفية وغير الحكومية

أ- مؤسسة نور الحسين :

تأسست عام(1985) كمؤسسة غير ربحية وهدفها تحقيق تنمية محلية مستدامة وتوجه قروضها للمشاريع الانتاجية ويبلغ متوسط القرض 750 دينار وركزت هذة المؤسسة على مشاريع شراء ماكنات الخياطة ومشاريع تصليح وتمول المؤسسة من قبل صندوق التنمية والتشغيل . (جريدة الرأي ، 2005)

ب- الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة (تمويلكم) :

تأسست عام (1999) وتهدف إلى رفع مستوى دخل الفرد من خلال توفير القروض للمشاريع الصغيرة كما تهدف لتوفيرها إلى الافراد الغير قادرين على الاقتراض من البنوك كما توفر الابحاث لمساعدة العملاء في انجاح مشاريعهم .(جريدة الرأي ، 2005)

ج- الشركة الأردنية لضمان القروض :

تأسست عام (1994) وتهدف إلى دعم المشاريع الصغيرة في الأردن اذ تقدم الضمانات التي يحتاجها اصحاب المشاريع الصغيرة وتعمل على دعم المصدرين الأردنيين مما يزيد الناتج القومي الاجمالي ويزيد من توفير فرص العمل ويتم الضمان من خلال البنوك التجارية المشاركة ببرنامج ضمان القروض من قبل الشركة .(دليل المؤسسات الداعمة ، 2003)

د- مركز مشاريع المرأة :

يرعى المركز المشاريع الصغيره التي تديرها المرأة ويوفر حزمه متكامله من الخدمات التي تساند المشاريع الصغيره من الاجهزه والاثاث ودراسات الجدوى الاقتصادية.(جريدة الرأي ، 2005)

هـ- الجمعيات الخيرية (جمعة وعبد الستار،2006)

وتنتشر في مختلف مناطق المملكة وتقدم الدعم على شكل هبات ومساعدات او قروض ميسره ويبلغ عدد الجمعيات الخيريه في المملكة 800 جمعية . (دليل المؤسسات الداعمة،2003؛ الراي،2005؛ عبد الستار محمد،2006)

2.10.2.3 المؤسسات التمويليه غير المصرفيه الدوليه

ا- الصندوق الأردني الهاشمي للتنميه البشريه:

تأسس عام (1977) ليكون من اهم المنظمات الدوليه غير الحكوميه وهدفه الاساسي تطوير المجتمع الأردني ويركز جهوده في المناطق النائيه والاقل حظا ويعمل على توفير فرص عمل ويقدم الصندوق قروضة لشراء الالات والمواد الخام ويهدف الصندوق للحفاظ عللى بعض الحرف والمهن التقليديه للمشاريع الصغيره.(دليل المؤسسات الداعمة ،2003)

ب- برنامج المنح الصغيرة في برنامج الامم المتحدة الانمائي:

يهدف البرنامج إلى دعم المشاريع التنمويه التي تنفذها جمعيات غير حكوميه في مناطق المملكة المختلفة وبدا البرامج بمنح القروض عام (1992) وذلك من خلال الجمعيات الخيرية وقدم الدعم منذ تاسيسه لحوالي 116 مشروعا تنفذها 70 جمعيه حكوميه في مناطق مختلفه من المملكة.(جريدة الرأي ،2005)

ج-الشركه الاهلية لتنمية وتمويل المشاريع الصغيرة:

وهي شركة ممولة من برنامج امير والوكالة الاميريكية للاتحاد الدولي وبالتعاون مع البنك الاهلي الأردني وتعمل الشركة على تقديم القروض في المشاريع التي يعمل بها ما دون 10

عمال لاغراض التشغيل والانتاج ويبلغ القرض المقدم من الشركة بين 700-7000 دينار ويسدد خلال فترة 8-16 شهر وبمعدل الفائدة السائد.

وعملت الوكالة الاميريكية للانماء الدولي على تمويل برنامج انجاز الذي وفر ل 27000 طالب اكتساب المهارات وتاهيلهم لدخول السوق للعمل الناجح ودربت 2024 مواطنا على المهارات التكنولوجية وبلغت مشاركة النساء 70% من المجموع الكلي للمتدربين. (وجدان، 2005)

د- برنامج واعدات:

تأسس عام (2004) من اجل تفعيل وتطوير قدرات المرأة بتمويل من الوكالة الاميريكية للتنمية وذلك من خلال برنامج امير ويهدف البرنامج إلى مساعدة المراة الأردنية على دخول قطاع الاعمال وتشجيعها لدخول سوق العمل كما ويعمل على تقديم المساعدات لصاحبات الاعمال بالتدريب وتقديم الخدمة الطبية والمادية كما ويقدم النصح والارشاد ويستهدف البرنامج الحرف اليدوية ومستحضرات التجميل والرعاية الصحية والتصنيع الغذائي وخدمات العمال كالتجارة الالكترونية وقدم البرنامج منذ تاسيسه خدماته لحوالي 122 سيدة في مناطق مختلفة من المملكة . (جريدة الرأي ،2005)

هـ-البنك الوطني للمشروعات الصغيرة :

تم التوقيع عقد تاسيس البنك الوطني للمشاريع الصغيرة بالتعاون مع الحكومة الأردنية وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائية (اجفند) والهدف الاساسي من انشاء البنك هو توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة ولمساعدة الفقراء بزيادة الفرص الاستثمارية والاقتصادية وتعد فئة النساء هي الفئة الاكثر استفادة من عروض هذا البنك ولا تزيد

نسبته عن 1000 دينار من دون ضمانات او تدخل وسطاء ضمن معايير محددة ، (دليل المؤسسات الداعمة ، 2003)

و- المشروع الاوروبي الأردني لتحديث وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم:

تم تمويل المشروع بقيمة (41.6) مليون يورو من الاتحاد الاوروبي والحكومة الأردنية دعما للمشاريع الصغيرة التي يتراوح عدد العاملين فيها 5 إلى 250 عاملا . ويهدف المشروع الاوروبي الأردني لتعزيز دور القطاع الخاص وتحديد المؤسسات صغيرة الحجم والعمل على تسهيل تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الاوروبي ودول البحر الابيض المتوسط اما محاور المشروع فهي :

1- الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

2- التقوية المؤسسية وتوفير بيئة ملائمة ودعم السياسة الصناعية.

3- تنمية الموارد البشرية والتدريب المهني.

4- تقديم الدعم المهني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ويتحمل الصندوق حوالي 70% من القروض المضمونة 3 إلى 8 سنوات فترة سداد وفترة سماح سنتين .(وجدان ، 2005)

2.11 الدولة والمشاريع الصغيرة :

تساعد الدولة وتقدم المساعدات للمشاريع الصغيرة وباختلاف انشطتها وتعمل على متابعة القوانين واصدارها . كما تقوم الدولة بعقد الاتفاقيات التجارية المختلفة مع الدول العربية والاتفاقيات التجارية الخارجية كما تقوم الدولة بتامين المساعدات الدولية . كما وتصدر الدولة

نشرة منتظمة توضح تعاملاتها مع الدول وتبين البضائع التي تستوردها . (عبابنة،2005 ؛جمعة عبد الستار ،2006)

2.11.1 المساعدات الحكومية للمشاريع الصغيرة : (دليل المؤسسات الداعمة ، 2003)

1- دائرة الاحصاءات العامة :

وتقدم المسح الصناعي ومسح الاستخدام وهي احصاءات رسمية بعدد المنشات وانشطتها المختلفة ويستفاد من مثل هذه النشرات والاحصاءات.

2- وزارة الصناعة والتجارة :

وتمكن من معرفة اوضاع الشركات المسجلة ومتابعتها من خلال قانون الشركات الذي اعدته وزارة الصناعة والتجارة كما توفر الوزارة المواقع الالكترونية لافادة الزوار وامكانية اطلاعهم على الانشطة المختلفة التي تقدمها دائرة المراقبة ويستفيد من ذلك على وجه الخصوص المستثمرين المحليين والعرب والاجانب اذ توفر المعلومات باللغتين العربية والاجنبية.

3- وزارة العمل:

تقوم وزارة العمل بعمل دورات مختلفة حول طرق السلامة العامة وذلك من خلال مديريات العمل المنتشرة بمختلف مناطق المملكة وتقوم باصدار تصاريح العمل للعمالة الاجنبية مع مراعاة للعمالة الزراعية فتكون الرسوم فيها قليلة .

4- مؤسسة تنمية الصادرات:

وتعمل على نشر الوعي الثقافي في المستوى المهني في القطاع الصناعي والتجاري وتنظيم معارض خارجية .

5- مديريات الصناعة في المحافظات المختلفة:

تقدم هذه المديريات المختلفة للتجار من حيث انشاء المشروع الصغير داخل هذه المديريات .

6- الاتفاقيات الثنائية والدولية.

7- المؤتمرات الاقتصادية المختلفة .

8- المؤسسات العامة ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة :

1- غرف الصناعة والتجارة المختلفة .

2- النقابات العمالية .

3- الجمعيات المختلفة مثل جمعية رجال الاعمال الأردنين .

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

3.1 مقدمة

3.2 الدراسات العربية

3.3 الدراسات الاجنبية

3.4 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

3.5 فرضيات الدراسة

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

3.1 مقدمة

ازدادت أهمية المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية نتيجة للتحولات الاقتصادية العالمية والتي تعمل على دعم المبادرات الفردية، ودعم المشاريع الخاصة من اجل المشاركة الواسعة للأفراد وتشجيع برامج الخصخصة، وتقليص دور القطاع العام الذي يعتمد على الدعم من المؤسسات الدولية.

وتكمن أهمية المشروعات الصغيرة في تلبية رغبات الأفراد والرياديين في الاستقلالية وتحقيق طموحاتهم، ورفع مستوى المعيشة، بما يساهم في معالجة أهم المشكلات الاجتماعية من خلال توفير فرص عمل، إضافة للخدمات الإنتاجية والإدارية والاجتماعية وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والخدمات والحد من التبعية والعجز التجاري، وبالرغم من ان الدول النامية اخذت تركز الجهود على المشاريع الصغيرة حيث اثبتت قدرتها وكفاءتها في معاجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة وبدرجة اكبر من الصناعات الكبيرة الا ان دورها لا زال محدودا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا زالت المشاريع الصغيرة تواجه صعوبات تحد من انشائها او استمرارها، وعلى الرغم من ذلك يلاحظ ندرة الدراسات السابقة التي تناولت المشاريع الصغيرة والصعوبات التي تواجهها وما هي انجع السبل لحلها..

3.2 الدراسات العربية

ففي دراسة لاستراتيجية الاستثمار والتمويل للمشاريع الصغيرة حاول **كنجو(2005)** التعرف على المشكلات التي تواجهها المشاريع الصغيرة في سوريا، بالاضافة إلى ايجاد بعض الصيغ التمويلية او الاستثمارية التي تسهم في حل مشكلات المشروعات الصغيرة بما يضمن بقاءها واستمرارها.

وقد تم جمع البيانات اللازمة للدراسة من خلال استبانة صممت خصيصا لهذة الغاية ووزعت على عينة من المشروعات الصغيرة بلغت 250 منشأة.

وبينت الدراسة ان اهم المشاكل التي تواجهها المشاريع الصغيرة هي عدم كفاية الاموال المقدمة من قبل المؤسسين لمد هذه المشاريع بمتطلباتها، بالاضافة الى احجام مؤسسات التمويل عن اقراضها وضحالة المساعدات الحكومية المقدمة اليها .

ومما يؤخذ على هذه الدراسة عدم قدرتها على وضع تعريف واضح للمشاريع الصغيرة بالرغم من وجود معايير تم الاتفاق عليها دوليا بالاضافة الى صغر عينة الدراسة وتوزيعها فقط في مدينة حلب مما يحد من القدرة على تعميم نتائجها.

وفي دراسة ميدانية اجريت بهدف معرفة دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج و تمويل المشاريع الصغيرة قام **البلتاجي(2005)** ببيان طبيعة ومفهوم المنشات الصغيرة ومقومات نجاحها و تقويم الصيغ التمويلية للمنشات الصغيرة القائمة على الائتمان بفائدة واثر ذلك على الربحية .

كما هدف إلى عرض مفهوم وخصائص صيغ التمويل الاسلامي ومدى ملائمتها للمنشات الصغيرة وبيان المعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك.

ان اسلوب التمويل عن طريق الاقتراض بفائدة غير مناسبة لتمويل المنشات الصغيرة حيث يسبب الكثير من المخاطر والمشكلات نتيجة التزام المنشاة بضرورة دفع القرض مع فوائده حتى لو حققت ارباحا اقل من اسعار الفائدة او حققت خسائر، كما بينت الدراسة ان تمويل المشاريع عن طريق صيغ التمويل الاسلامي مناسب لتمويل المنشات الصغيرة حيث يقوم على صيغة البيوع ومبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

واجرى **الحداد والخطيب (2005)** دراسة بهدف التعرف على واقع هذه المشاريع وتطورها في الأردن من خلال مؤشرات اقتصادية تخص العدد وراس المال وقيمة الانتاج وطبيعة المشاريع ، بالاضافة الى ايجاد افضل الوسائل والسبل لتطوير هذه المشروعات في الأردن والوقوف عند مشكلات ومعوقات نمو وتطور هذه المشاريع في الأردن.

وأعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والكمي العام وذلك بالاعتماد على واقع البيانات المتوافرة والاحصاءات والنشرات والدراسات الصادرة عن العديد من المؤسسات الاقتصادية.

وخلصت الدراسة إلى ان المشروعات الصغيرة جدا والمتوسطة والصغيرة تمتاز بسرعة الانتشار في الاقاليم والمحافظات والمناطق الأردنية المختلفة مما يساعد على استقطاب الايدي العاملة في هذه الاقاليم وتخفيض حجم البطالة والفقر في الاقتصاد الأردني.

كما وبينت الدراسة ان المشروعات الصغيرة في الأردن تواجه صعوبات ومشكلات ومعوقات مالية وادارية وتسويقية وتنظيمية.

ويؤخذ على هذة الدراسة عدم ملامسة واقع المشاريع المقامة فعليا في السوق الأردني مما يقلل الدقة في تحديد كل الصعوبات والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة.

وفي دراسة لمواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري والذي يعتبر بديلا تمويليا في حالة ضعف السوق المالي اجرى **السعيد (2003)** دراسة ميدانية على عينة من الشركات الجزائرية، وتوصلت الدراسة الى ان الشركات تعاني من ارتفاع الضرائب وعدم وجود شركات رأس المال المخاطر ، كما نتج عن الدراسة قلة الشركات التي تقوم بالتمويل ضمن قطاع المخاطر المرتفعة وضعف القانون التجاري لشركات الدولة.

اما **بندقجي (2005)** فقد قام بدراسة عن المشاريع الصناعية الصغيرة في مدينة جرش هدفت إلى استكشاف حقائق متعددة تتعلق بالمشاكل والصعوبات والمعوقات المالية والاقتصادية والبيئية المتصلة باقامة المشاريع الصناعية الصغيرة والتعرف على مواقف اصحابها من تلك المشاكل وتهدف إلى استكشاف مدى اهتمام اجهزة الدولة بتلك المشاريع من خلال اعمال الدعم والتشجيع التي تقدمها تلك الاجهزة بالاضافة إلى مدى اهتمام الباحثين والدارسين بتلك المشاريع الصغيرة والدراسات التي اجريت عليها ومعرفة كيفية تمويل تلك المشاريع منذ بداية تاسيسها.

وتم استخدام المنهج الوصفي والمنهج الكمي في جمع البيانات الاولية والثانوية باستخدام التحليل الاحصائي للبيانات .

وخلصت نتائج الدراسة بما يلي:

- المشاريع الصغيرة في جرش هي مؤسسات صناعية ذات ملكية مستقلة لا ترتبط باي تكتلات او اتحادات صناعية ولها حصة صغيرة ومحدودة بالسوق
- ان بعض اجهزة الدولة الرسمية في الأردن تهتم إلى حد ما بدعم وتنمية وتمويل وتطوير المشاريع الصناعية والحرفية الصغيرة في الأردن

- هناك اهمال واضح وملحوظ من قبل الدارسين والباحثين تجاه المشروعات الصغيرة في الأردن ولعل ذلك الاهمال ناجم عن عدم دعوة الباحثين إلى الاهتمام بذلك القطاع الاقتصادي الهام في الأردن

- ضريبة المبيعات تركت اثرا واضحا على حرية اصحاب المشاريع الصغيرة بسبب ارتفاع اسعار المواد الاولية المستخدمة في الصناعة.

وحاول الطراد (2001) إلى التعرف على دور البنوك التجارية العاملة في شمال الأردن في دعم وتمويل الصناعات الاقتصادية في مدينة الحسن الصناعيه والتعرف إلى حجم الاستثمارات وانواعها في مدينة الحسن الصناعيه وأهمية هذه البنوك بتمويل هذه الصناعات ودور ذلك بتعزيز وتنمية الاقتصاد الأردني.

حيث قام الدارس بجمع المعلومات والتقارير اللازمه للدراسه من خلال التقارير والابحاث المعده عن ذلك لدى كل من موسسة المدن الصناعيه مدينه الحسن الصناعيه غرفه صناعه اربد مديرية الصناعه والتجاره في اربد وكذلك جمع البيانات من فروع البنوك العامله في اربد ومن خلال الزيادات الميدانيه التي قام بها الدارس لكل من مدراء و اصحاب المصانع بمدينه الحسن الصناعيه في اربد.

كما قام الدارس بتوزيع استبانه على بعض المصانع في مدينه الحسن الصناعيه وذلك حتى يخرج بنتائج ميدانيه من ارض الواقع.

واظهرت الدراسة مجموعة من النتائج منها ارتفاع عدد المشاريع الصناعيه القائمه في مدينه الحسن الصناعيه من 55إلى 60 مشروع عام 1999بنسبه نمو بلغت 9%.

كما ان التسهيلات الائتمانيه الممنوحه من البنوك التجاريه العامله في شمال المملكه للصناعات في مدينة الحسن الصناعيه متدنيه وغير كافيه. حيث عزا مدراء البنوك في شمال المملكة تدني نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى حصول تلك المصانع على تسهيلات من ادارات البنوك في عمان وعدم سماح ادارة مدينة الحسن للبنوك بالحجز التحفظي على مباني الشركات وعدم توافر السيولة الكافية للشركات وضعف التسويق لها.

كما اظهرت الدراسة ان الشركات العاملة في مدينة الحسن الصناعية تحتاج إلى تمويل قصير الاجل من اجل تمويل راس المال العامل في تلك الشركات. وان غالبية الشركات في مدينة الحسن تفضل الاقتراض من البنوك المحلية على الاقتراض من البنوك الاجنبية وذلك لان تكلفة الاقتراض ارخص وكذلك اسهل واسرع في الحصول على القرض.

وفي دراسة المشروعات الصغيرة في فلسطين حاول عبد الفتاح نصر الله وغازي الصوراني (2005) للوصول إلى واقع المنشات الصغيرة في فلسطين وتعريف المشروعات الصغيرة وما هي أهمية المشروعات الصغيرة من المنظور الاجتماعي .

كما تناولت الدراسة اسباب فشل المؤسسات الصغيرة في فلسطين التي كان من اهمها عدم اعداد دراسة جدوى للمشروعات الصغيرة ومحدودية رأس المال .

وإعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال البيانات المتوفرة في الكتب والمجلات العلمية وعلى المنهج الكمي العام من واقع البيانات المتوفرة من وزارة الاقتصاد والتجارة والمؤسسات المهتمة بهذه الامور وخلصت الدراسة إلى ضرورة توفير القروض والدعم اللازم لتمويل راس المال العامل وتطوير المعدات كما يجب تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة باسعار فائدة منخفضة ويؤخذ على هذه الدراسة اعتمادهم على المنهج الوصفي في تحديد واقع المشاريع الصغيرة وعدم محاكاة اصحاب المشاريع الصغيرة والمهتمين بهذا المجال .

وفي دراسة لمعرفة الخصائص والمعايير للمشروعات الصغيرة حاولت شيمياء سعيد (2009) في محاولة لابراز أهمية هذه المشروعات الصغيرة في تنمية المجتمعات في سورريا وسعت إلى تسليط الضوء على اهم المشكلات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة وكان من اهم مشاكل الدراسة عدم وجود تعريف دقيق وشامل للمشروعات الصغيرة واحجام مؤسسات التمويل عن تزويد هذه المشروعات واحتياجاتها المالية واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وصممت استبانة ووزعت على عينة من مجتمع الدراسة والذي تمثل بمدينة حلب وخلصت الدراسة إلى وجود صعوبة وضع تعريف واضح ومحدد للمشاريع الصغيرة فلم تحقق الهدف الاول من الدراسة وعن اهم المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة فهي عدم كفاية راس المال وكان من اهم توصياتها السعي لوضع تشريعات تنصف المشاريع الصغيرة ودعم الحكومة لها والابتعاد قدر الامكان عن مصادر التمويل غير الرسمي .

3.3 الدراسات الاجنبية

وفي دراسة للمعوقات والتحديات التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في منطقة ملاوي اكد **(رودريك اندرسون2009)** على ان هذه المشاريع تساهم في خلق فرص عمل وكان الهدف من هذا البحث انشاء قاعدة لفهم العمليات الاساسية في المشاريع الصغيرة في ملاوي واستخدام منهجية شملت مراجعة المسح الميداني ومراجعة الادبيات حيث اجريت الدراسة على 52 مشروع متناهي الصغر من خلال الاستبيان باستخدام العينة العشوائية واكد ان اهم المشكلات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة عدم توفير التمويل والتدريب والمهارات التجارية وزيادة على ذلك المهارات محدودة في مجال تكنولوجيا المعلومات (IT) وانتشار السلوك غير الاخلاقي بين بعض اصحاب المشاريع ،وايضا ملاوي لا تزال تعاني من ضعف النمو والقدرة التنافسية .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات تمثلت بتطوير برامج في مجال ادارة الاعمال وتوفير اطار تشريعي مناسب لتنظيمها ويؤخذ على هذه الدراسة انها ركزت على المشاريع الصغيرة التي تهتم في البناء والتشييد ولم تتطرق إلى المشاريع الصغيرة في مختلف انواعها .

ومن الدراسات الاجنبية في المشروعات الصغيرة قامت (**صوفيا 2011**) بتحديد المعوقات الرئيسية التي تؤثر على تنمية المؤسسات الصغيرة في كاساراني واكدت ان هذه المشاريع توفر فرص عمل ومع النمو ودعم هذا القطاع من الحكومة والجهات الفاعلة الرئيسية اذ ان هذه المشاريع تفشل لاسباب اهمها عدم القدرة على اداة التدفقات النقدية ونقص المهارات . واستخدمت هذه الدراسة مسح وصفي واخذ العينات العشوائية البسيطة لخلق نموذج مناسب وقد قامت صوفيا بجمع البيانات باستخدام الاستبيانات والمقابلات الشخصية ومن خلال رصد وتحليل ثم باستخدام الاحصاء الوصفي وخلصت الدراسة إلى ان اهم المعوقات التي كانت تواجه المشاريع الصغيرة كانت بسبب عدم وجود التدريب على مهارات الاعمال الاساسية وعدم الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا الملائمة والضرائب المرتفعة وانعدام الامن وعدم الرغبة في اخذ المخاطر المالية وارتفاع تكلفة الكهرباء والضرائب .

واوصت صوفيا ي نهاية دراستها إلى ان المشاريع الصغيرة تتطلب خدمات الدعم للتغلب على مشاكل المشاريع الصغيرة لذا يجب تضافر الجهود بين المجتمع المحلي ورجال الاعمال وصانعي السياسات لتسهيل النمو للوصول إلى الاداء الافضل.

وفي دراسة لمسح الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم قام (**ارثر اندرسن،2000**) بالقاء نظرة خاطفة للاهتمام في التحديات والفرص التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في واشنطن الولاات التحدة الامريكية.

واشار في تقريره إلى القبول المتزايد للانترنت باعتباره محرك النمو واكد ان من اهم اسباب الفشل لتلك الشركات الصغيرة هي عدم وجود وقت لتخطيط او التنفيذ وتكلفة التنفيذ والاحتياطات التدريبية للحصول على الخبرة .

وخلصت الدراسة إلى ضرورة استخدام بطاقة الائتمان لتمويل الاعمال التجارية .

ومن الملاحظ على هذه الدراسة انها لم تتناول في جانب البحث سوى التاثير التكنولوجي كصعوبات ومعوقات للمشاريع الصغيرة ولم تعتمد في منهجها سوى على المنهج الوصفي من خلال التقارير والنشرات المنشورة في هذا المجال .

وقد قام (**ايزابيل ايسيدرو،2009**) بدراسة التحديات التجارية بين المؤسسات الصغيرة في نيروبي وكينيا واكد ان الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر تلعب دورا اقتصاديا مهما ففي كينيا ساهمت المشاريع الصغيرة في خلق فرص عمل واستخدمت هذه الدراسة اخذ عينات عشوائية طبقية لجمع بيانات من شركات متعددة باستخدام المقابلات الشخصية والاستبيانات واعتمدت هذه الدراسة على التحليل الوصفي واكد ان اهم المشاكل التي تواجه هذه المشاريع الصغيرة هي المنافسة فيما بينها وعدم الحصول على الائتمان وانعدام الامن وتحصيل الديون وتقوم هذه الشركات بمجموعة من الاستراتيجيات للتغلب على هذه التحديات ومن اهمها التسعير العادل والخصومات والعروض الخاصة وتقديم ارقى الخدمات للعملاء وتحسين الجودة .

وقد تلخصت الدراسة إلى ان نجاح العمل هو نتيجة لتبني مزيج من الاستراتيجيات .

وفي دراسة حالة من مشاكل التسويق في نطاق محدود الصناعات (الهند) قام (**جها و اغراوال،2000**) بتاكيد ان الصناعات الصغيرة تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية للبلاد من خلال تحفيز مهارات تنظم المشاريع الصغيرة وتولد فرص عمل وما إلى ذلك نت انتاج وتصدير

.

وكان الهدف من هذه الدراسة دراسة المشاكل التسويقية للصناعات الصغيرة في منطقة فاراناسي وقد تم استخدام استبيان لجمع البيانات من افراد العينة وتم استخدام تقنيات اخرى مثل المقابلات الشخصية ومن اهم المشاكل التسويقية التخطيط والتسويق وارتفاع تكلفة الانتاج ونقص عدد مهارة العاملين وعدم وجود مرافق التدريب واوصى الباحثين إلى ضرورة وجود ادارة فعالة في التخطيط والتنظيم بالاضافة إلى ضرورة وجود وحدات مختصة لتوفير الموارد المالية.

3.4 ما يميز هذة الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة

من خلال مراجعة واستعراض الدراسات السابقة التي تناولت المشاريع الصغيرة بالبحث نجد ان معظم الدراسات السابقة تناولت هذة الدراسات المشاريع الصغيرة من الجانب النظري والوصفي من خلال بعض المراجع الاجنية المترجمة للعربية وفي كثير من الاحيان كانت التوصيات واحدة والمراجع واحدة وكان معظمها مراجع مصرية ، وكان مما يؤخذ على هذة الدراسات انها تناولت جانبا ضيق النطاق قد لا تصلح نتائجه ان تعمم على مستوى دولة او منطقة جغرافية واسعة ، وما يميز هذة الدراسة عن غيرها إلى جانب انها راجعت الدراسات السابقة لتجنب الوقوع بنفس الاخطاء والتكرار وتناولت الجانب الوصفي وتجاوزت ذلك إلى التحليل الاحصائي من خلال البرنامج الاحصائي spss حيث تم استخدام التحليل الاحصائي الوصفي وتحليل العوامل (factor analysis) حيث لم يسبق لدراسة تناولت المشاريع الصغيرة بالبحث ان استخدمت التحليل العاملي .

3.5 فرضيات الدراسة

تحاول هذه الدراسة اختبار كل من الفرضيات التالية:

1- تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بالتأسيس وإجراءاته.

2- تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بالامور التمويلية .

3- تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بالموارد البشرية.

4- تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بالمعلوماتية .

5- تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بتقنيات الإنتاج.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

4.1 مقدمة.

4.2 اساليب جمع المعلومات.

4.3 تصميم اداة الدراسة .

4.4 اجراءات توزيع الاستبانة.

4.5 مجتمع وعينة الدراسة.

4.6 وصف خصائص الديموغرافية لافراد عينة الدراسة.

4.7صدق الاستبانة.

4.8 ثبات الاستبانة.

4.9 الاساليب الاحصائية المستعملة في عملية التحليل

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

4.1 مقدمه:

يتناول هذا الفصل وصفا لمنهجية الدراسة حيث سيتم تحديد اساليب جمع المعلومات وكيفية تصميم وتوزيع استبانة الدراسة ومن ثم سيتم تحديد مجتمع الدراسة وعينتها والخصائص الديموغرافية لافراد عينة الدراسة كما سيتم التعرض لصدق وثبات الاستبيان واخيرا التعرض للاساليب الاحصائية المستخدمة في اختبار الفرضيات.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة الصعوبات والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن.

4.2 اساليب جمع المعلومات

1- المصادر الثانوية:

اشتملت المصادر الثانوية في محاولة للحصول على اكبر عدد للدراسات المتخصصة والتي تعرضت لموضوع البحث اشتملت على قواعد البيانات العالمية والكتب والمقالات والمجلات العلمية ورسائل الماجستير علما ان الدراسات العربية التي اشتملت على موضوع هذه الدراسة كان مما يميزها انها دراسات وصفية فقط وفي مناطق محدوده النطاق حيث يكون من الصعب احيانا تعميم نتائجها وقد تكررت في بعض الاحيان.

2- المصادر الاولية:

لقد تم الاعتماد على توزيع استبانة لعملية جمع البيانات باعتبارها الوسيلة الانسب لهذه الدراسة ويعود ذلك إلى الاختلاف في الاساسيات والادارات القائمة على المشاريع الصغيرة حيث

تختلف الجهات المختصة بالمشاريع الصغيرة بامور عديدة منها القوائم المالية وسرية البيانات وانواع المساعدات او القروض الممنوحة لاصحاب المشاريع الصغيرة حيث يوجد اختلاف كبير بمفهوم المشاريع الصغيرة من مؤسسة لاخرى فلذلك يصعب ايجاد نموذج رياضي ،فقام الباحث بتوزيع الاستبانة على اصحاب المشاريع الصغيرة والمدراء في هذة المشاريع، كما تم اجراء مجموعة من المقابلات مع اصحاب المشاريع الصغيرة .

4.3 تصميم الاستبانة

تم الاعتماد على بعض الدراسات السابقة والمراجع المتعلقة بالمشاريع الصغيرة لتحقيق اهداف الدراسة واختبار فرضياتها كما تم اجراء بعض المقابلات الشخصية مع بعض مدراء المؤسسات المعنية بتمويل المشاريع الصغيرة وبعض المستفيدين واصحاب المشاريع الصغيرة من اجل صياغة اسئلة الاستبانة التي تعكس فرضيات الدراسة وتم التعديل على اسئلة الاستبانة للتاكد من تغطيتها لجوانب الدراسة.

ولقياس مستوى الاجابات لعينة الدراسة تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي حيث تتراوح درجاته من 1 إلى 5 حيث يمثل الرقم 5 اعلى درجات الموافقه والرقم 1 اقلها.(Zikmund,2000)

وتم تقسيم الاستبانة إلى قسمين حيث هدف القسم الاول لوصف افراد عينة الدراسة واشتمل على البيانات الشخصية لافراد العينة حيث تضمن الجنس والعمر والتحصيل العلمي واشتمل الجزء الثاني على مجموعة من الاسئلة لمعرفة الصعوبات والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن ضمن خمسة محاور اساسية:

صعوبات التاسيس واجراءاته: ولقياس هذا المتغير تم طرح ثلاثة اسئلة.

صعوبات التمويل: تم قياس المتغير المتعلق بصعوبات التمويل التي يواجهها اصحاب المشاريع الصغيرة من خلال خمسة اسئلة.

صعوبات الموارد البشرية :تم قياس المتغير المتعلق بالقائمين على ادارة المشاريع الصغيره من خلال طرح سؤالين .

صعوبات ترتبط بالمعلوماتية: تم قياس المتغير المتعلق بالاساليب التكنولوجية حيث تم طرح ثلاثة اسئلة .

صعوبات الانتاج والحصول على التقنيات: حيث تم قياس المتغير من خلال طرح ثلاثة اسئلة.

4.4 اجراءات توزيع الاستبانة:

تم توزيع (200) استبانة على عينة الدراسة التي تمثلت في جميع اصحاب المشاريع الصغيرة ومدراء وموظفي المؤسسات التي تعنى بتمويل المشاريع الصغيرة على مستوى المملكة حيث تم توزيع الاستبانات على اربع محافظات عمان ،اربد ،الزرقاء و العقبة حيث بلغ عدد الاستبانات المسترجعه (192) استبانه اي ما نسبته 96%.

4.5 مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في جميع المشاريع الصغيرة وجميع اصحاب المشاريع الصغيرة والمستفيدين من القروض المقدمة لتمويل المشاريع الصغيرة، اما بالنسبة لعينة الدراسة فقد تم اختيارها بشكل عشوائي اشتملت على اصحاب المشاريع الصغيرة.

4.6 وصف الخصائص الديموغرافية لافرد عينة الدراسة

حيث اشتملت على البيانات الشخصية لافراد العينة وهي الجنس والعمر والتحصيل العلمي .

جدول رقم (5)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية

الخصائص		التكرار	النسبة(%)
الجنس	ذكر	100	52,1
	انثى	92	47,9
العمر	18 سنة فاقل	7	3,6
	19-30	59	30,7
	30 فاكثر	126	65,6
التحصيل العلمي	ثانوية عامة فاقل	64	33,3
	دبلوم	13	6,8
	بكالوريوس	98	51
	دراسات عليا	17	8,9

المصدر الباحث حسين الترك، **2012**

يمثل الجدول توزيع عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية حيث مثلت نسبة الذكور من عينة الدراسة ما نسبته 52,1% ونسبة الاناث 47,9% مما يدل على الاقبال من قبل المرأة على المشاريع الصغيرة ، وفيما يتعلق بالعمر فقد بلغت النسبة الاكبر للعمر الذي يزيد عن 30 عام حيث بلغت 65,6% ومن 19 إلى 30 بلغت النسبة 30,7% واقل من 18 سنة 3,6% .

وفيما يتعلق بالتحصيل العلمي فبلغ نسبة حاملي شهادة البكالوريوس 51% والثانوية العامة واقل بلغت النسبة 33,3% وحملة شهادة الدبلوم6,8% والدراسات العليا 8,9% .

4.7 صدق الاستبانة :

للوقوف على درجات الصدق في الاستبانة تم عرضها على مجموعة من المحكمين من اعضاء هيئة التدريس والمتخصصين في صياغة الاستبانات في كلية الاقتصاد في جامعة اليرموك حيث تم التعديل والحذف وفقا لمقترحات المحكمين.(انظر قائمة الملاحق).

4.8 ثبات الاستبانة:

ويقصد بثبات الاستبانة انه اذا تم اعادة توزيها مرة اخرى على عينة الدراسة يجب ان تعطي نفس الاجابات اي الاستقرار في اجابات عينة الدراسة ان تم اعادة الاستبيان عليهم مرة اخرى ضمن فترة زمنية معينة.

حيث تم التحقق من مدى صدق الاستبانة بالاعتماد على معامل الفا كرونباخ والذي بلغ نسبته 0.63 وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق الاستبانة كون النسبة المقبولة احصائيا هي 0.60 في مثل هذة الدراسة (Sekaran،2003).

4.9 الاساليب الاحصائية المستعملة في عملية التحليل:

1- الاحصاء الوصفي:

حيث تم استخدام الاحصاءات الوصفية مثل المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية والتكرارات في محاولة لوصف افراد عينة الدراسة والوصول لبعض النتائج لاجابات افراد عينة الدراسة.

2- اختبار t للعينة الواحدة (one sample T-Test):

حيث تم استخدام هذا الاختبار لفحص فرضيات الدراسة للكشف عن مدى وجود اختلافات لمتوسطات عينة الدراسة.

3- اختبار تحليل التباين الاحادي (one way anova):

حيث تم استخدام هذا الاختبار لمقارنة متوسطات متغيرات الدراسة مع متغيرات اسمية وهي الجنس والعمر والتحصيل العلمي.

4- التحليل العاملي(factor analysis) :

وهو عبارة عن مجموعة من الاساليب الاحصائية يعمل على خفض عدد المتغيرات المتعلقة بظاهرة معينة، حيث يقوم ببناء قاعدة جديدة من المتغيرات وفقا لمصفوفة الارتباط حيث يشكل التوافق الافضل للمكونات الاساسية الاولى للعامل الاول فالثاني وهكذا حتى يتم تحديد العوامل اللازمة (جودة ، 2008).

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

5.1 المقدمة

5.2 اختبار فرضيات الدراسة

5.2.1 اختبار الفرضية الاولى

5.2.2 اختبار الفرضية الثانية

5.2.3اختبار الفرضية الثالثة

5.2.4اختبار الفرضية الرابعة

5.2.5 اختبار الفرضية الخامسة

5.3 تحليل التباين الاحادي

5.4 التحليل العاملي

5.5 اختبار ثبات العوامل المستخرجة بعد عملية التحليل العاملي

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار الفرضيات والنتائج

5.1 المقدمة

يتناول هذا الفصل عملية التحليل الاحصائي للبيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانة حيث سيتم منقشة اسئلة الدراسة واختبار الفرضيات حيث تشمل كل فرضية مجموعة من الاسئلة للوقوف على مدى اعتبار هذة الاسئلة من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن، كما سيتناول هذا الفصل اجراء اسلوب التحليل العاملي في محاولة لايجاد مجموعة جديدة من المتغيرات .

5.2اختبار فرضيات الدراسة

لقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في قياس مدى اعتبار الفقرة من المعوقات والصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة حيث تتدرج الاجابة ما بين 1 إلى 5 حيث يمثل الرقم 5 اعلى درجات الموافقة والرقم 1 اقلها .وقسمت درجات الاجابة من اجل المتوسطات حسب مسطرة القياس التالية :

1-اقل من 3 ضعيف.(درجة موافقة ضعيفة).

2- اكبر من 3 عالي (درجة موافقة عالية).

5.2.1 اختبار الفرضية الأولى: تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بالتأسيس وإجراءاته.

لاختبار هذة الفرضية تم وضع ثلاثة اسئلة ترتبط بامور التأسيس حيث سيتم الاعتماد على مقاييس النزعة المركزية كالمتوسطات الحسابية ومقاييس التشتت كالانحرافات المعيارية لاجابات افراد العينة يبين الجدول ادناه المتوسطات الحسابية لاسئلة الفرضية حيث كانت الاسئلة:

صعوبات التأسيس واجراءاته:

1- كثرة المستندات والوثائق المطلوبة لتأسيس المشروع.

2- كثرة الضمانات المطلوبة للحصول على التمويل اللازم.

3- عدم توفر البنية التحتية لانشاء تلك المشاريع من ماء وكهرباء وطرق .....الخ.

جدول رقم (6)

اختبار اللفرضية الأولى

صعوبات التأسيس واجراءاته	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
كثرة المستندات والوثائق المطلوبة لتأسيس المشروع.	3.93	.898	60.657	0.000
كثرة الضمانات المطلوبة للحصول على التمويل اللازم.	4.55	.637	99.034	0.000
عدم توفر البنية التحتية لانشاء تلك المشاريع من ماء وكهرباء وطرق .....الخ.	3.03	.700	29.615	0.000
الوسط الحسابي	**3.836**			

المصدر الباحث حسين الترك، 2012

يتضح لنا من الجدول اعلاه بان المستندات والوثائق المطلوبة لتأسيس المشروع تعتبر من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة حيث بلغ المتوسط الحسابي لاجابات عينة الدراسة 3.93 حيث يدل هذا الرقم إلى درجة موافقة عالية بان المستندات المطلوبة تخلق حاجزا وعقبة

بوجه من يريد ان يكون صاحب مشروع صغير، حيث يعزى السبب في ذلك لضمان مصداقية الشخص المقبل على فتح مشروع صغير بحيث يتم استخدام التمويل للهدف الذي منح من اجله.

وحاز السؤال الثاني على درجة عالية جدا من الموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.55 حيث اعتبر افراد عينة الدراسة الضمانات التي تطلبها المؤسسات المانحة للتمويل من اكبر الصعوبات التي تواجههم لتأسيس المشروع حيث تسعى المؤسسات والشركات المانحة للتمويل إلى ضمان استرداد القرض بدون اي خسائر عدم التزام العملاء بالتسديد فيتم طلب الكفلاء واحيانا الرهونات وتقييد العملاء بالكمبيالات والشيكات في بعض الاحيان مع اشتراط بعض المؤسسات التمويلية الحكومية منها والخاصة ان يكون القرض باسم امرأة من اقارب الدرجة الاولى ويكون الرجل هو ضامن القرض ككفيل ولا يرجع ذلك إلى تشجيع المرأة للريادة والحصول على دورها الحقيقي في المجتمع مناصفة إلى جانب الرجل انما هو قيد يفرض على الفرد ليكون ملتزما بالتسديد فهي عاداتنا الشرقية التي لا تجيز للرجل ان تكون له زوجة او اخت ظهر عليها مستحقات وتطالب ماليا من قبل المحاكم التابعة للدولة.

واما بالنسبة للسؤال الثالث عن توفر البنية التحتية حاز على نسبة مرتفعة من درجات الموافقة على كونه من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.03 حيث يواجه بعض الافراد المقبلين على انشاء مشروع صغير الصعوبة في توفر البنية التحتية وارتفاع التكلفة فيها من وجهة اخرى حيث تعامل المشاريع باسلوب تجاري مع اختلاف التعرفة اي اجور الكهرباء والمياه وبذلك تكون قد شكلت عقبة والتزام كبير في وجه مشروع قيد الانشاء واما بالنسبة للبعض الاخر من افراد عينة الدراسة فهم يقيمون بعض مشاريعهم الصغيرة في منازلهم رغم ان ذلك مخالف لقوانين وانظمة الحكومة ويترتب عليه دفع المخالفات.

مما تقدم يتضح لنا ان الفرضية تثبت صحتها للمتغيرات الثلاث التي تمثلت على شكل اسئلة شاملة بعض الامور التأسيسة لانشاء مشروع صغير وبنسبة متوسطة لجميع المتغيرات بلغت 3.83 وهي نسبة تدل على درجة موافقة عالية من افراد عينة الدراسة .

كما وتم الاعتماد ايضا على اختبار t-test للعينة الواحد لتعزيز النتائج التي تم التوصل اليها حسب الجدول اعلاه ،ففي اختبار t –test للعينة الواحدة اذا كان مستوى دلالة قيم t اقل من 0.05 يمكننا رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة وعلى ما تبين في الجدول اعلاه فانه يؤكد لنا ان من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة معوقات التأسيس واجراءاته.

5.2.2 اختبار الفرضية الثانية: تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بالامور التمويلية .

لقياس واختبار هذة الفرضية تم وضع اربعة اسئلة تتعلق بالامور المالية والتمويلية التي يتطلبها المشروع الصغير في محاولة لمعرفة ان كان هناك صعوبات تمويلية تواجه المشاريع الصغيرة حيث اشتملت الفرضية في محاولة لقياسها على الاسئلة التالية :

صعوبات التمويل:

1- عدم توفر رأس المال الكافي لانشاء مشروع.

2- محدودية قدرة اصحاب المشاريع الحصول على التمويل من البنوك ومؤسسات الاقراض.

3- ارتفاع اسعار الفوائد على القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة.

4- ارتفاع حجم الضمانات المطلوبة بالنسبة إلى القيمة والمدة.

جدول رقم (7)

اختبار الفرضية الثانية

صعوبات التمويل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
عدم توفر رأس المال الكافي لانشاء مشروع.	4.88	.390	173.358	0.000
محدودية قدرة اصحاب المشاريع الحصول على التمويل من البنوك ومؤسسات الاقراض.	4.83	.401	167.140	0.000
ارتفاع اسعار الفوائد على القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة.	4.86	.372	181.034	0.000
ارتفاع حجم الضمانات المطلوبة بالنسبة إلى القيمة والمدة	4.85	.396	169.952	0.000
الوسط الحسابي	**4.855**			

المصدر الباحث حسين الترك، 2012

من خلال الاطلاع على نتائج الجدول اعلاه المرتبط بالصعوبات التي تواجه اصحاب المشاريع الصغيرة من ناحية التمويل ففي الفقرة الاولى والتي تنص على ان عدم توفر رأس المال الكافي من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في مرحلة التأسيس فقد حصلت على درجة عالية من الموافقة حيث بلغ المتوسط. 4.88 مما يشير إلى الصعوبة التي يواجها اصحاب المشاريع الصغيرة في توفير رأس المال لانشاء مشاريعهم حيث ان معظم الباحثين عن انشاء مشاريع صغيرة هم في الغالب من العاطلين عن العمل ولا تتوفر لهم الموارد المالية لاقامة مشروع يدر علهم دخلا يقيهم الفقر ويجنبهم البطالة.

وفي الفقرة الثانية من صعوبات التمويل نلاحظ انها حصلت على درجة موافقة عالية ايضا حيث اشارت إلى محدودية قدرة اصحاب المشاريع الصغيرة او الباحثين عن اقامتها من الحصول على التمويل اللازم من البنوك ومؤسسات الاقراض حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.83 وقد يعزى ذلك إلى عدم معرفة اصحاب المشاريع الصغيرة عن طرق التمويل وكيفية الحصول

عليها اضافة إلى كثرة المتطلبات للحصول على التمويل وشروط منح القرض للمشروع كما سيأتي النقاش به لاحقا ، كما ان الساعي إلى انشاء مشروع صغير يراه مقام الداخل إلى مغامرة تحتمل النجاح والفشل نظرا لما يغلفه من صفعة البطالة وجهل الفقر فتكون قدرته للسعي خلف التمويل مترددة متلكأه يعتريها الخوف والجهل لما هو قادم .

وبخصوص الفقرة الثالثة والتي حملت في طيها ارتفاع اسعار الفوائد على القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة بلغ المتوسط الحسابي للفقرة 4.86 اي بدرجة موافقة عالية جدا ، عند البحث في فكرة المشاريع الصغيرة وتشجيع الدولة لانشائها للايجابيات التي تحدثها في المجتمع وحلها للكثير من القضايا والازمات وعلى رأسها الفقر والبطالة وعند اطلاعنا على المنشورات والمقالات العلمية وتوصيات الحكومات بالدعم نجد من الغريب ان من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة ارتفاع اسعار الفائدة علما ان معظم مصادر التمويل للشركات المانحة لقروض المشاريع الصغيرة هي عبارة عن هبات خارجية او قروض تسترد من غير فائدة فيعزى السبب في ذلك تحول بعض هذه المؤسسات من مؤسسات دعم وتشجيع للمشاريع الصغيرة إلى مؤسسات ربحية وبفوائد تفوق الفوائد الموجودة لدى البنوك ولكن بضمانات اقل نظريا من الضمانات التي تطلبها البنوك في ظل عدم وجود الرقابة والمتابعة من الجهات الحكومية المسؤولة عن مثل هذة المؤسسات.

ولا يخفى ان نسبة مرتفعة من القروض توجه بغير السبب الذي منحت لاجله فالبعض يحصل على القرض في ظل سعر فائدة مرتفع لسداد التزام لا مجال لتأخيره ومن غير متابعة من المؤسسة المانحة للقرض وكأن الهدف من القرض تحصيل ربح عالي حيث يتم تحفيز ضابط القروض على كل قرض يعطيه وبغض النظر عن الغاية التي وجد من اجلها القرض وبعيدا عن اهداف المؤسسة.

وفي الفقرة الرابعة للفرضية والتي تتكلم عن الضمانات الكبيرة التي تطلبها المؤسسات شريطة منح القرض مقارنة مع المدة والقيمة كصعوبة تواجهها المشاريع الصغيرة في الأردن بلغ المتوسط الحسابي 4.85 اي بدرجة عالية من الموافقة حيث ان ارتفاع سعر الفائدة من الطبيعي ان يرافقه ضمانات بحجم الفائدة لا بحجم القرض او مدته ويطرح سؤال هنا ما هو المشروع الذي يؤسس بقيمة الف دينار وبفائدة 380 دينار لمدة سنة اي هل هناك مشروع يحقق ارباحا بنسبة 38% فلذلك تتناس الضمانات مع الفائدة طرديا على امل ان يجبر العميل على التسديد تحت اي ظرف ولاي غاية نال القرض من اجلها ويكون هذا معاكسا بشكل كلي للاهداف التي من اجلها وجدت هذة المؤسسات ، وبذلك تكون الامور المتعلقة بالتمويل من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن وبنسبة موافقة عالية بلغ المتوسط فيها 4.85 ، ولاثبات صحة الفرضية تم استخدام اختبار t – test كما هو مبين في الجدول السابق حيث يتبين قبول الفرضية من خلال مستوى دلالة t . وبنسبة موافقة عالية كما ظهر في المتوسط الحسابي لاجابات عينة الدراسة وكما تم اثباته في اختبار t–test حيث تواجه تعتبر المشاريع الصغيرة صعوبات ترتبط بالتمويل .

5.2.3 اختبار الفرضية الثالثة: تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بالموارد البشرية.

لقياس واختبار هذة الفرضية تم وضع سؤالين يتعلقان بالموارد البشرية لمعرفة اذا كانت الموارد البشرية من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن حيث اشتملت الفرضية على الاسئلة التالية :

صعوبات الموارد البشرية:

1- عدم توفر التدريب اللازم لتأهيل العاملين في المشاريع الصغيرة.

2- عدم توفر الكفاءة المناسبة لادارة وتنظيم المشاريع.

جدول رقم (8)

اختبار الفرضية الثالثة

صعوبات الموارد البشرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
عدم توفر التدريب اللازم لتأهيل العاملين في المشاريع الصغيرة.	3.76	.234	42.216	0.000
عدم توفر الكفاءة المناسبة لادارة وتنظيم المشاريع.	3.47	.314	36.629	0.000
الوسط الحسابي	**3.615**			

المصدر الباحث حسين الترك، 2012

بالنظر في بيانات الجدول السابق ففي الفقرة الاولى التي تتحدث عن التدريب اللازم لتأهيل العاملين في المشاريع الصغيرة بلغ المتوسط الحسابي لاجابات عينة الدراسة 3.76 وهي تشير الدرجة موافقة عالية حيث ينبغي على المقبل لانشاء مشروع صغير ان يكون لديه القدرة على انشائه ويكون ذلك من خلال التدريب من قبل الجهات التي تهتم بمثل هذة الامور او استشارة اصحاب التجربة ليتجنب الاخطاء التي قد تؤدي إلى فشل المشروع فالتأهيل المناسب يؤدي إلى طريق النجاح للمشاريع الصغيرة ، ومن جهة اخرى الفرد الذي يحاول انشاء مشروع صغير كالمقبل على حياة جديدة لا يدرك ما تحمل بطياتها وما هي متطلباتها وبذلك يوفر التدريب والتأهيل الفرصة امام الافراد المقبلين لانشاء مشروع صغير لمعرفة ثناياه ومتطلباته والسبل إلى انجاحه. واخذت هذه الفقرة متوسط حسابي مرتفع قريب من المتوسط لمسطرة القياس

لاعتقاد بعض افراد عينة الدراسة ان انشاء مشروع صغير بدنانير معدودة لا يحتاج إلى الخضوع إلى دورات تدريب وتأهيل وللتأكد من صدق اجابات عينة الدراسة تم الاعتماد على اختبار t-test .

واما الفقرة الثانية التي تشير ان توفر الكفاءة لادارة المشروع وتنظيمه من اسباب نجاحه وعدم توفرها تؤدي إلى فشل المشروع فبلغ المتوسط الحسابي 3.47 وهي تشير إلى درجة مرتفعة من الموافقة فالكفاءة والقدرة على ادارة مشروع من اساسيات نجاحه ولكن ليس بدرجة ان انشاء مشروع صغير يتطلب ان نحضر مختصا في مجال المشروع لادارته اذ يمثل كلفة قد لا يستطيع المشروع تغطيتها ولكن لا للاستغناء عن الكفاءة حيث قد يلجأ الساعي لانشاء مشروع صغير إلى الاطلاع على تجارب الاخرين واستشارتهم وبذلك يكون قد كون معلومات اساسية عن المشروع تساهم في تحقيق الكفاءة في ادارته وتجنبه السقوط في هفوات تؤدي إلى فشل المشروع لذلك تراوحت اجابات افراد عينة الدراسة حول المتوسط من الموافقة اي تقترب من الرقم 3 .

ولا بد من الذكر هنا ان المشاريع الصغيرة التي يتراوح رأس المال لتأسيسها بين 500 دينار لتصل إلى 30000 دينار لا تقارن بالمشاريع التي تعتبر صغيرة في دول اخرى حيث قد يصل رأس المال فيها إلى عشرات الملايين فالكفاءة بحرفيتها قد لاتصلح للتطبيق من حيث المختصين وتوظيفهم لادارة المشاريع ويقاس في المقابل ضرورة الاطلاع والمعرفة على جزئيات المشروع لتكوين خبرة لقيادة المشروع للنجاح ، وبلغ المتوسط الحسابي للفرضية بشمولها للسؤالين 3.61 وهي نسبة تشير إلى درجة عالية من الموافقة على الفقرات للفرضية اي تم الموافقة على الفرضية بنسبة عالية ولكنها تقترب من الرقم 3 وقد يعزى ذلك إلى روح المبادرة الكامنة في افراد العينة فالانسان بطبيعته ان دخل دائرة الفقر يسعى جاهدا للنجاح والخروج من باكورة الفقر والبطالة فيرى بنفسه الانسان القادر على النجاح وصناعة المستحيل ونجاح بعض المشاريع تولد

فكرة لدى البعض بالقدرة على النجاح اعتمادا على النفس اي ما سمي بثقافة التقليد ، وتم اثبات صحة الفرضية من خلال اختبار t-test . وبذلك تكون الموارد البشرية من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن.

5.2.4 اختبار الفرضية الرابعة : تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بالمعلوماتية .

لقياس هذة الفرضية التي تتحدث عن ان الصعوبات التي ترتبط بالمعلوماتية وما يرتبط بها ترتبط طرديا مع فشل المشاريع الصغيرة حيث تم وضع ثلاثة اسئلة وهي:

صعوبات ترتبط بالمعلوماتية:

1- عدم توفر الاساليب التكنلوجية الحديثة في الانتاج.

2- ارتفاع متطلبات التسويق وقضايا الجودة.

3- عدم توفر دراسة الجدوى الاقتصادية وما يحتاجه السوق.

جول رقم (9)

اختبار الفرضية الرابعة

صعوبات ترتبط بالمعلوماتية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
عدم توفر الاساليب التكنلوجية الحديثة في الانتاج.	3.06	.457	29.133	0.000
ارتفاع متطلبات التسويق وقضايا الجودة.	3.26	.401	32.243	0.000
عدم توفر دراسة الجدوى الاقتصادية وما يتاجه السوق.	3.28	.408	32.285	0.000
الوسط الحسابي	**3.2**			

المصدر الباحث حسين الترك، 2012

في الفقرة الاولى التي تتحدث عن توفر لاساليب التكنلوجية الحديثة في الانتاج كانت درجة الموافقة لافراد عينة الدراسة عالية حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.06 حيث يشير ذلك إلى

ضرورة توفر الاساليب التكنلوجية الحديثة في الانتاج وترتبط هذة الفقرة مع الفقرة الثانية بان ارتفاع متطلبات التسويق والجودة من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن وحازت هذة الفقرة على درجة عالية من الموافقة على مضمونها حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.26 فتوفر الاساليب التكنلوجية الحديثة تؤدي إلى اخراج منتج يتوافق مع متطلبات التسويق والجودة في ظل تشابه السلع حيث يميز المنتج عن غيرة الجودة وقد يكلف توفر الاساليب التكنلوجية لمواكبة متطلبات التسويق والجودة اموالا باهظة لا يستطيع مشروع صغير على تغطيها.

وان استغنى عن التكنلوجا تراجع عن ما يقدم في السوق من سلع مشابهة من ناحية الجودة وبكلا الحالين يفشل المشروع ، ومن جهة اخرى فبعض المشاريع الصغيرة لا تحتاج إلى تكنلوجيا باهظة وانما تعتمد على تكنلوجيا بسيطة وتكلفتها معقولة وتتوافق مع السوق ومتطلباته وايضا هناك بعض المشاريع لا تتشابه مخرجاتها مع مخرجات السوق فعينة الدراسة التي تم توجيه الاستبيان لها تفاوتت للوصول إلى درجة عالية من الموافقة فتوفر الاساليب التكنلوجية مهم لنجاح المشروع ولكن شريطة التوجه إلى تكنلوجيا بسيطة بما يتناسب والمشروع ومخرجاته فالمنتج ان كان له شبيه او بديل وجب ان يكون موافقا او مشابها لجودة البديل او الشبيه وهذا ما يقودنا إلى الفقرة الثالثة والتي تكلمت عن ان دراسة الجدوى الاقتصادية من عوامل النجاح ان وجدت او صعوبة تقف في وجه المشاريع الصغيرة ان فقدت حيث بلغ المتوسط الحسابي لاجابات افراد عينة الدراسة 3.28 وهي تشير إلى درجة عالية من الموافقة حيث تساعد دراسة الجدوى صاحب المشروع لمعرفة ابعاد وجدوى المشروع من جهاته جميعها المالية والتمويلية والاقتصادية والاجتماعية والفنية ولكن من اللافت للانتباه ان دراسة الجدوى الاقتصادية مكلفة نظريا وتمثل عبأ على المشروع الصغير ولكن وجودها ضروريا ويرى بعض افراد العينة ان

اللجوء إلى اراء ذوي الخبرة والاطلاع على تجاربهم قد تغني عن دراسة الجدوى الاقتصادية ان كان هناك مشاريع مشابهه ولكن ان كان المشروع ذو فكرة جديدة فمن الضروري توفر دراسة الجدوى الاقتصادية وبذلك حصلنا على درجة عالية من الموافقة تقترب من المتوسط من افراد العينة كل وحسب مشروعه ولاختبار صدق الفرضية تم اجراء اختبار t-test للعينة الواحدة ، وبذلك تكون من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة صعوبات ترتبط بالمعلوماتية.

5.2.5 اختبارالفرضية الخامسة: تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بتقنيات الإنتاج.

ولقياس هذة الفرضية التي تنص ان المشاريع الصغيرة في الأردن تواجه صعوبات ترتبط بتقنيات الانتاج تم وضع ثلاثة اسئلة لتغطية موضوع الفرضية وكانت الاسئلة :

صعوبات الانتاج والحصول على التقنيات:

1- عدم قدرة صاحب المشروع على ادارة الانتاج والمشروع.

2- تدني مستوى الجودة لمنتجات المشاريع الصغيرة.

3- عدم توفر روح المبادرة في الانتاج.

جول رقم (10)

اختبار الفرضية الخامسة

صعوبات الانتاج والحصول على التقنيات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
عدم قدرة صاحب المشروع على ادارة الانتاج والمشروع.	3.29	.410	32.351	0.000
تدني مستوى الجودة لمنتجات المشاريع الصغيرة.	3.77	.299	40.158	0.000
عدم توفر روح المبادرة في الانتاج.	3.77	.206	43.316	0.000
الوسط الحسابي	**3.61**			

المصدر الباحث حسين الترك، 2012

نصت الفقرة الاولى ان عدم قدرة صاحب المشروع الصغير على ادارة الانتاج والمشروع من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة حيث حصلت على درجة مرتفعة من الموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.29 ، من المعروف انه في الغالب ما يميز المشاريع الصغيرة ان من يدير المشروع الصغير هو صاحبه وهو المعني المباشر في شؤون الانتاج وادارة المشروع وهذا يحتاج إلى خبرة او معرفة بالمنتج والسوق وكيفية التعامل مع المتغيرات الداخلة في عمليات الانتاج فلا بد من ان يكون صاحب المشروع قادرا على ادارة المشروع من جميع جوانبه وملما بالتفاصيل السوقية وترتبط هذة الفقرة مع فقرات الفرضية الثالثة التي تعنى بالموارد البشرية وضرورة توفر الكفاءة والتدريب.

وعلى ماتقدم ونظرا لارتباط المشروع بشكل دقيق بصاحبه ففشل صاحب المشروع في الادارة يؤدي إلى فشل المشروع ككل ويرى بعض افراد العينة ان بعض المشاريع لا تحتاج إلى الكثير من الخبرات والمعرفة في امور الادارة وذلك راجع إلى حجم المشروع وطبيعة نشاطه .

واما الفقرة الثانية والتي تشير إلى ان من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة وتؤدي إلى فشلها التدني لمستوى الجودة في المنتجات التي تنتجها المشاريع الصغيرة حيث حصلت على درجة عالية من الموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.77 ويعود ذلك إلى تطلب بعض المنتجات إلى تقنيات عالية وتكنلوجيا مرتفعة التكاليف قد تجبر صاحب المشروع الذي لا يملك سوى رأس مال بسيط وصغير إلى الاستغناء عنها مما يؤدي تدني الجودة وبالتالي فشل المشروع ويلاحظ الارتباط الوثيق مع فقرات الفرضية الرابعة فبالمشاريع التي تكون منتجاتها متشابهه مع منتجات مطروحة في السوق يجب ان يحتاط صاحب المشروع الصغير إلى ضرورة توفر التكنلوجيا او عمل دراسة جدوى اقتصادية قد تجنبه تكبد الخسائر والتكاليف الباهظة .

وفي الفقرة الثالثة لهذة الفرضية عن توفر روح المبادرة من اساسيات النجاح وعدم توفرها صعوبة تواجه المشاريع الصغيرة حيث حصلت على متوسط حسابي بلغ 3.77 اي بدرجة موافقة عالية ، تعتمد المشاريع الصغيرة على روح المبادرة للخوض في تجربة تخرج صاحبها من الفقر والبطالة حيث يجب ان يبتعد صاحبها عن التردد.

ان ولادة مشروع صغير يحتاج إلى الجرأة الكافية بعيداعن الخوف من القادم فالولادة قيصرية وصعبة ان تملكها الخوف والتلكؤ وسهلة ان تم الاعداد لها بشكل جيد من تدريب وتأهيل ودراسة لابعاد المشروع من جوانبه جميعها والاستعداد الامثل .

ولاثبات صدق الاستبانة تم استخدام اختبار t-test للعينة الواحدة وبذلك تثبت صحة الفرضية كما حصلت الفرضية ككل على درجة عالية من الموافقة وبذلك تكون من الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة صعوبات ترتبط بالانتاج والحصول على التقنيات .

5.3تحليل التباين الأحادي بين الخصائص الديموغرافية لافراد العينة واسئلة الاستبانة:

تم استعمال تحليل التباين الاحادي (one way anova) لتحديد التباين بين اجابات افراد العينة وفقا لخصائصهم الديموغرافية وعلاقة ذلك بالصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن ، ومن خلال اجراء هذا الاختبار يتضح لنا ان تحليل التباين الاحادي لم يشر إلى وجود اي علاقة ذات دلالة احصائية بين الخصائص الديموغرافية لافراد عينة الدراسة وبين الصعوبات التي تواجهها المشاريع الصغيرة في الأردن عند مستوى الدلالة (α=0.05) ويشير ذلك إلى ان عينة الدراسة من ناحية الجنس والعمر والتحصيل العلمي لا يؤثر في اجاباتهم فالساعي إلى تمويل مشروع صغير يواجه نفس الصعوبات حيث ان غالب هذه الصعوبات تتأتى من مؤسسات التمويل اكثر من الساعين إلى افتتاح مشروع صغير فصعوبات التأسيس

يواجهها الفرد من اجراءات الحكومة ومطالب المؤسسة مانحة التمويل واما صعوبات التمويل فالفرد يواجهها من غير ان يؤثر فيها وكذلك التكنلوجيا وما يتطلبه السوق.(انظر قائمة الملاحق)

5.4التحليل العاملي :

يعتبر التحليل العاملي من الاساليب الاحصائية التي تعمل على تخفيض عدد المتغيرات وبناء مجموعة جديدة منها بناءا على مصفوفة الارتباط حيث ينتج من هذا التحليل مجموعة جديدة من متغيرات مركبة (Kim and Mueller،1978).

ويهدف الباحث من وراء تطبيق هذا الاسلوب الاحصائي إلى ايجاد نموذج عملي للصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن ، منطلقا بذلك من مجموعة من الدراسات الغير مترابطة حيث لم يسبق ان اجري التحليل العاملي لايجاد نموذج مقترح لمعرفة الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة ، حيث اعتمد الباحث في بناء النموذج على التكوين النظري الذي شمل اسئلة الاستبيان التي بلغ عددها خمسة عشر سؤالا والتي قام بتقسيمها في الاستبيان إلى خمس فقرات احتوت كل فقرة على مجموعة من الاسئلة التي تم استخلاصها من الدراسات السابقة والمقابلات التي اجراها الباحث مع عينة الدراسة حيث احتوت الفقرات الخاضعة للتحليل العاملي على صعوبات التأسيس واجراءاته ، صعوبات التمويل ، صعوبات الموارد البشرية ، صعوبات ترتبط بالمعلوماتية ، و صعوبات الانتاج والحصول على التقنيات .

وقام الباحث بفحص درجة ارتباط المتغيرات ببعضها حيث من المفروض حذف المتغيرات المرتبطة مع بعضها بدرجة عالية (Field،2005). حيث يتوجب على الباحث تجنب الارتباط المتعدد لي الارتباط بين المتغيرات بدرجة عالية اي ان يتجاوز معامل الارتباط 9. (Kennedy،1998) .

حيث تم استثناء السؤال رقم 11 والذي ينص على ارتفاع متطلبات التسويق وقضايا الجودة ، ولفحص مدى كفاية العينة لاجراء عملية التحليل العاملي تم اجراء اختبار KMO (Kaiser – meyer – olkin) حيث بلغت قيمة KMO 641. حيث تقع في نطاق القيم الجيدة(5. <kmo) وبذلك تم التأكد من صلاحية العينة لاجراء التحليل العاملي (2005 ، Field) . وقد تم الاعتماد على اسلوب المكونات الرئيسية (principle components) في استخلاص العوامل المستخدمة في الدراسة ، كما يجدر الاشارة هنا إلى انه تم استبعاد القيم المطلقة للتشبعات (factor loading) التي تقل عن 0.4 وذلك تماشيا مع حجم عينة الدراسة .

عملية التحليل العاملي لمتغيرات الدراسة :

اظهرت نتائج عملية التحليل بالنسبة للبيانات حذف ثلاثة اسئلة من اصل خمسة عشر سؤالا حيث تم الاعتماد في عملية الحذف على معيار كفاية العينة (measures of sampling adequacy) حيث طرأت تغيرات ملحوظة على التكوين النظري حيث انخفض عدد المتغيرات من خمسة إلى ثلاثة فقط ، حيث يمكن استخلاص اهم النتائج لعملية التحليل العامي وفقا للجدول التالي :

جدول رقم (11)

التحليل العاملي

العوامل قبل اجراء التحليل العاملي		العوامل بعد اجراء التحليل الاعملي	
العامل	المتغيرات	العامل	المتغيرات
صعوبات التأسيس واجراءاته.	س1، س2، س3	صعوبات التأسيس واجراءاته	س1، س2، س3
صعوبات التمويل.	س4، س5، س6، س7	صعوبات التمويل.	س4، س5، س6، س7
صعوبات الموارد البشرية.	س8، س9		
صعوبات ترتبط بالمعلوماتية.	س10، س11، س12	صعوبات الانتاج والادارة.	س10، س12، س13، س14، س15
صعوبات الانتاج والحصول على التقنيات.	س13،س14،س15		

المصدر الباحث حسين الترك، 2012

اسفرت عملية استخلاص العوامل الثلاثة عن مساهمة قيم هذة العوامل مجتمعة في التباين الكلي للعينة بنسبة 52.667 % حيث تفسر تباينات العامل الاول ما نسبته 24.204 % من التباين الكلي وقد ضم هذا العامل الذي يحوز الأهمية النسبية العليا في النموذج المقترح ثلاثة اسئلة وهي س1 (كثرة المستندات والوثائق المطلوبة لتأسيس المشروع) س2 (كثرة الضمانات المطلوبة للحصول على التمويل اللازم) س3 عدم توفر البنية التحتية لانشاء تلك المشاريع من ماء وكهرباء وطرق ...الخ) ، وقد ارتأى الباحث ابقاء تسمية هذا العامل كما هو في التكوين الاصلي اي صعوبات التأسيس واجراءاته وذلك يعود إلى ان المتغيرات بقيت كما هي في التكوين الاصلي فالتكوين الاصلي اشتمل على هذة الاسئلة والنموذج المقترح كذلك ، وحاز هذا العامل على الأهمية النسبية الاعلى في هذا النموذج المقترح حيث يعزى ذلك إلى ان الاساس في كل شيء هو الاصل في النجاح فما يؤسس بقوام سليم يستمر بقاؤه لزمن ابعد وهذا منطق متعارف عليه ، فاذا واجه صاحب المشروع الصغير صعوبة في تأسيسه فلا مجال للمضي قدما في تطويره وانشائه ، لذلك يجب على الحكومة ان تخفف من القيود التي تفرضها على الساعين لانشاء مشروع صغير من جهات التأسيس التي شملت المستندات والوثائق والتي هي في واقع الحال مكلفة مثال على ذلك الترخيص من البلديات والدوائر الحكومية الاخرى فمشروع بلغ رأس المال له الف دينار ليس من المفروض ان يدفع مئات الدنانير بين ترخيص وانشاء ومزاولة مهنة مع الاشارة ان الدولة هي الساعية الاولى لدعم وتشجيع الافراد لانشاء مشروع صغير ، كما يفترض على الدولة مراقبة المؤسسات والشركات المانحة للتمويل للمشاريع الصغيرة لتخفيض الضمانات التي يتطلبها الحصول على قرض لتمويل مشروع فمن المعروف ان هذه المؤسسات وجدت اصلا ورخص لها العمل للتسهيل على الافراد بانشاء مشاريع صغيرة تعمل على تخفيض مشكلتي الفقر والبطالة وبالتالي التخفيف من اعباء الدولة تجاه افراد مجتمعها

، ومن الملاحظ انه في عامل التأسيس يجير معظم التقصير على كاهل الدولة فبالاضافة إلى كثرة المستندات وقلة المراقبة تجد تدهور الحال في توفير البنية التحتية المناسبة لانشاء مشروع صغير مع مرافقة هذا القصور بارتفاع تكاليف الماء والكهرباء مقارنة مع تكاليفها العادية فالتعرفة تعامل معاملة تجارية وقد تصل إلى ضعف التكلفة الممنوحة للافراد في بيوتهم، مع الاشارة إلى ان المتوسط الحسابي للعامل بلغت 3.83 وهي تدل على درجة موافقة عالية .

واما بالنسبة للعامل الثاني والذي ابقى الباحث على تسميته كما جاء في التكوين الاصلي صعوبات التمويل حيث اشتمل النموذج المقترح على نفس المتغيرات في التكوين الاصلي حيث تفسر تباينات هذا العامل ما نسبته 17.658% من التباين الكلي حيث اشتمل هذا العامل على الاسئلة التالية س4 (عدم توفر رأس المال الكافي لانشاء مشروع) س5 (محدودية قدرة اصحاب المشاريع الحصول على التمويل من البنوك ومؤسسات الاقراض) س6 (ارتفاع اسعار الفوائد على القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة) س7 (ارتفاع حجم الضمانات المطلوبة بالنسبة إلى القيمة والمدة) ، فبطبيعة الحال لا يوجد مشروع من غير تمويل فالتمويل هو الاساس لانشاء مشروع فاذا كان هناك صعوبات ومعوقات ترتبط به فهي بالتالي تشكل عقبة تؤدي إلى فشله فاذا لم يتوفر رأس المال فلا سبيل لانشاء مشروع واذا لم يستطع الفرد الحصول على التمويل من البنوك ومؤسسات الاقراض فكيف سيءسس لمشروعه ، واذا كانت الضمانات مرتفعة مجبرة الفرد على التسديد مقيدة اياه بفوائد لا يستطيع تحملها فكيف سينطلق في فضاء النجاح والتفوق .

وبلغت قيمة تفسير تباينات هذا العامل ما نسبته 10.805% من التباين الكلي وقد ضم هذا العامل في النموذج المقترح الاسئلة التالية س10 (عدم توفر الاساليب التكنلوجية الحديثة في الانتاج) س12 (عدم توفر دراسة الجدوى الاقتصادية وما يحتاجه السوق) س13 (عدم قدرة

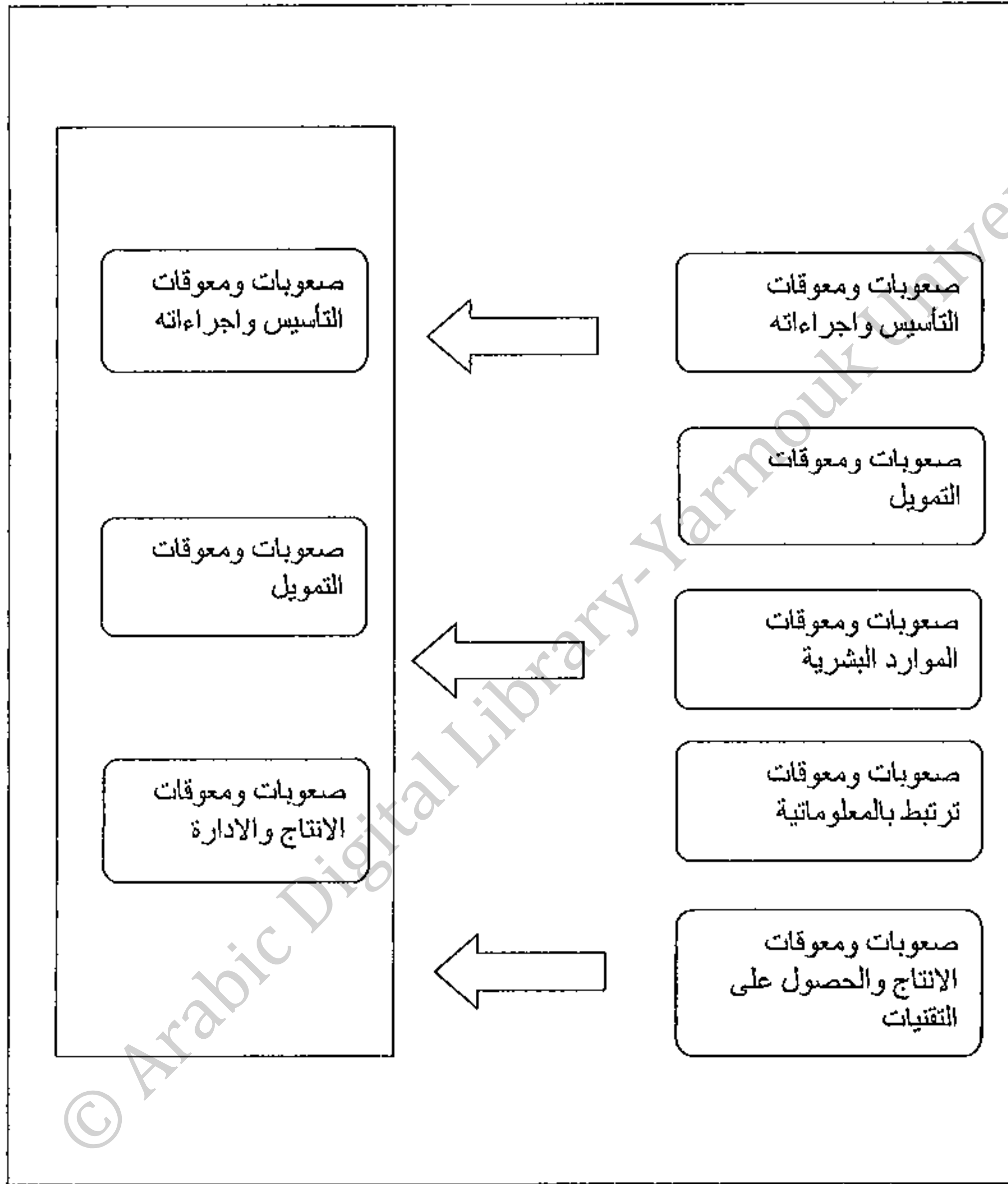
صاحب المشروع على ادارة الانتاج والمشروع) س14 (تدني مستوى الجودة لمنتجات المشاريع الصغيرة) س15 (عدم توفر روح المبادرة في الانتاج). حيث ارتأى الباحث بتسمية هذا العامل بصعوبات الانتاج والادارة حيث احتوى هذا العامل على كل اسئلة العامل الخامس من التكوين الاصلي وسؤالين من العامل الرابع وقد كان اسم العامل الخامس بصعوبات الانتاج والحصول على التقنيات والعامل الرابع بصعوبات ترتبط بالمعلوماتية فالسؤالين س10 وس12 يعزى انضمامهن إلى هذا العامل كون ان الاساليب التكنلوجية الحديثة في الانتاج ترتبط بشكل مباشر بالتقنيات فهي بمعنى واحد فعدم توفر اساليب تكنلوجية حديثة في الانتاج تؤدي إلى تدني مستوى الجودة للمنتجات وعدم توفر دراسة جدوى اقتصادية تلبي احتياجات السوق تؤدي إلى عدم قدرة صاحب المشروع من ادارة انتاجه وبالتالي عدم القدرة على أدارة المشروع .

5.5اختبار ثبات العوامل المستخرجة بعد اجراء عملية التحليل العاملي :

تم احتساب معاملات كرونباخ الفا للعوامل الثلاثة والتي تم استخلاصها من التكوين النظري حيث بلغت للعامل الاول 872. والعامل لثاني 673. والثالث 762. وبذلك تكون قد فاقت القيم المقبولة احصائيا 0.600 (Sekaran ، 2003) وبذلك يكون الباحث قد تأكد من ثبات العوامل المستخرجة.

جدول رقم (12)

التكوين النظري والتكوين العملي المقترح للصعوبات والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن.



المصدر الباحث حسين الترك، 2012

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6.1 النتائج

6.2 التوصيات

6.1 النتائج

هدفت الدراسة الى معرفة الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة ودرجات اهميتها ، كما تم اجراء التحليل العاملي في محاولة لايجاد نموذج عملي للصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج وهي :

1- تواجه المشاريع الصغيرة صعوبات تتعلق بالتأسيس واجراءاته بدرجة مرتفعة ، ويعود ذلك الى كثرة المستندات والاوراق التي تطلبها مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة في الاردن وارتفاع مستوى الضمانات للحصول على التمويل ، وارتفاع اسعار الخدمات والمرافق من البنية التحتية التي توفرها الحكومة من ماء وكهرباء ....الخ .

2- تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات بدرجة مرتفعة تتعلق بالتمويل حيث تتمثل هذة الصعوبات بارتفاع اسعار الفوائد وعدم قدرة اصحاب المشاريع الصغيرة من الحصول على التمويل وبالتالي عدم توفر رأس المال الكافي لانشاء المشروع .

3- المشاريع الصغيرة في الاردن تواجه صعوبات تتعلق بالموارد البشرية بدرجة مرتفعة وذلك لعدم توفر التدريب الكافي وعدم وجود الكفاءة اللازمة لادارة وتنظيم المشروع.

4- تتعرض المشاريع الصغيرة في الاردن لصعوبات بدرجة مرتفعة تتعلق بالمعلوماتية ترتبط بشكل مباشر بعدم توفر السبل التكنلوجية المتطورة وبالمقابل ارتفاع متطلبات السوق من قضايا الجودة ، وعدم توفر دراسات الجدوى الاقتصادية.

5- من الصعوبات التي تواجهها المشاريع الصغيرة في الاردن صعوبات تتعلق بالانتاج والحصول على التقنيات لتشمل ضعف الادارة وانخفاض مستوى الجودة وعدم توفر روح المبادرة في الانتاج.

6- لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الخصائص الديموغرافية لافراد عينة الدراسة والصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الاردن.

7- اظهرت نتائج التحليل العاملي بخفض عدد المتغيرات في التكوين النظري من خمسة الى ثلاثة عوامل وهي صعوبات التأسيس واجراءاته وصعوبات التمويل وصعوبات الانتاج والادارة .

6.2 التوصيات

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المشاريع الصغيرة في الأردن ومعرفة خصائصها ومميزاتها، وامكانية الوصول إلى تعريف واضح ومحدد للمشاريع الصغيرة حيث ان هناك عددا كبير من الجهات التي قامت بتعريف المشروع الصغير. وتهدف الدراسة إلى تحديد الصعوبات والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن وتحول دون استمراريتها ، والبحث في افضل الوسائل والسبل لتطوير المشاريع وحل مشكلاتها.

وتهدف الدراسة إلى توضيح اثر المشاريع الصغيرة على الاقتصاد ودورها في توفير فرص العمل ومعرفة الوسائل التمويلية والاستثمارية للمشاريع الصغيرة ، وما مدى الاهتمام المقدم من الحكومة من دعم وتشجيع للمشاريع الصغيرة ومعرفة دور البنوك في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كالتالي:

1- ان يستفيد القائمين على تمويل المشاريع الصغيرة والمسؤولين في الدولة من نتائج هذة الدراسة لتسهيل اجراءات تأسيس المشاريع الصغيرة والتقليل من الاوراق المطلوبة من اجل انشاء مشروع صغير .

2- كما ينبغي بالمقابل على الشركات ومؤسسات التمويل الحد من الضمانات وحجمها والاوراق المرتبطة بمنح التمويل .

3- على الدولة توفير المرافق المناسبة لانشاء المشاريع الصغيرة وعدم معاملتها بالاسلوب التجاري من حيث التعرفة على الخدمات .

4- يجب على الدولة اخضاع مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة لضوابط للحد من اسعار الفوائد المرتفعة كما وعليها انشاء مؤسسات تمويل للمشاريع الصغيرة بفوائد رمزية من باب الدعم لهذه المشاريع.

5- ضرورة قيام مؤسسات الاقراض والبنوك التقليل من حجم الضمانات المطلوبة من الافراد الذين يحتاجون لتمويل مشاريعهم.

6- على الدولة ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة ايجاد مراكز تابعة لهم تقوم بعقد دورات تأهيل وتدريب للافراد الذين يريدون انشاء مشروع صغير وعرض تجارب فعلية لقصص نجاح وفشل للاستفادة منها وتجنب الاخطاء وعدم تكرارها.

7- ينبغي على مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة عمل دراسات جدوى اقتصادية للمشاريع التي تحتاج للتمويل وتوجيه اصحابها .

8- ينبغي على مؤسسات التمويل متابعة الافراد الحاصلين على التمويل للتأكد من ان المال سار بالاتجاه الممنوح لاجله .

9- ينبغي على الحكومة السعي الجاد لدعم المشاريع الصغيرة ومساعدة اصحاب المشاريع والوقوف إلى جانبهم جنبا إلى جنب حتى يحققو النجاح .

قائمة المراجع والمصادر:

- ابو ليل، وجدان ، منسقة برنامج واعدت(2005)الرأي عدد رقم 12692،ص 27.
- ارثر اندرسن ،2000،تأثير الانترنت والتكنولوجيا على مدى الاهتمام في التحديات والفرص التي تواجهها المشاريع الصغيرة ، دراسة حالة، واشنطن ، الولايات المتحدة الامريكية.
- اغراوال، جها، (2000)، مشاكل التسويق في نطاق محدود الصناعات، دراسة حالة ، الهند ، جامعة روركي .
- ايزابيل، ايسيدرو،(2009) ، دراسة التحديات التجارية بين المؤسسات الصغيرة نيروبي، كينيا، جامعة نيروبي.
- البلتاجي ،محمد ، (2005)، صيغ مقترحة لتمويل المنشات الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك ، المؤتمر السنوي الثاني عشر للاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية تحت عنوان دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشات الصغيرة والمتوسطة ، الأردن عمان 29-2005/5/31 .
- البندقجي ،محمد رياض، (2005) ، المشاريع الصناعية الصغيرة في مدينة جرش مشاكل ومعوقات ، مجلة دراسات العلوم الادارية العدد 1 المجلد 35 صفحة 62-76 .
- بنك تنمية القرى والمدن (2003) التقرير السنوي، الأردن ، عمان.
- بومباك ، كليفورد. (1989) ، اسس ادارة الاعمال التجارية الصغيرة،عمان ، مركز الكتب الأردني.
- بومباك، كليفورد ،(1989)، ادارة المشروعات الصغيرة،عمان ،دار الفجر للنشر والتوزيع.
- توفيق ،جميل ،1988 ، الادارة المالية ، بيروت ،الدار الجامعية.

- الجبلي ،عبد السلام عبد الغفور ،(2001)،ادارة المشروعات الصغيرة،عمان ، دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- الجبلي، عبد السلام ،عبد الغفور ،رياض شحادة،(2001) ادارة المشروعات الصغيرة، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- جمعة النجار ،عبد الستار العلي ،(2006) ،الريادة وادارة الاعمال الصغيرة ،عمان ،دار اليازوري العلمية للطباعة والنشر.
- جودة، محفوظ.(2008)،التحليل الاحصائي المتقدم باستخدام spss. دار وائل للنشر، الطبعه الاولى ،عمان،الأردن.
- خطاطبة ، جميل محمد (1992) ،التمويل اللاربوي للمؤسسات الصغيرة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة اليرموك ،الأردن .
- دائرة الاحصاءات العامة (2002) مسح الاستخدام ، الأردن-عمان .
- دائرة الاحصاءات العامة (2002) مسح الاستخدام.
- دليل المؤسسات الداعمة في الأردن الصغيرة والمتوسطة،الامم المتحدة،نيويورك،2003.
- الرأي (2005) عدد رقم 12677،ص 33 .
- الرأي(2005)عدد رقم 12662 ، ص 22 .
- رودريك اندرسون ،2009 ، المعوقات والتحديات التي تواجه تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ،جامعة متروبوليتان ، جنوب افريقيا .
- زكريا ، هيام وليد (1999)، محاسبة الشركات الصغيرة واثرها في تنمية الريف والبادية الأردنية ، ورقة بحثية في مؤتمر آفاق ،جامعة آل البيت ،الأردن .

- السعيد، بريبش، (2003) ، راس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دراسة حالة جامعة باجي مختار.
- سعيد، شيمياء ، (2009)، دراسة لمعرفة الخصائص والمعايير للمشروعات الصغيرة، سوريا ،حلب ، جامعة حلب.
- سمير علام (1993)، ادارة المشروعات الصناعية الصغيرة ، القاهرة،الدار العربية للنشر والتوزيع.
- الصوراني ،عبد الفتاح ،(2005) ، المشروعات الصغيرة في فلسطين واقع ورؤية نقدية ، دراسة حالة ،مجلة الوعي ،العدد472، ص 18 – 20 .
- صوفيا ،2011،المعوقات الرئيسية التي تؤثر على تنمية المؤسسات الصغيرة ،كاساراني .
- الضمان الاجتماعي(2001) قرار مجلس ادارة الضمان الاجتماعي وتعديلاته المختلفة عام 1978، 2001.
- عبابنة،محمود،مراقب عام الشركات(2005)الرأي عدد رقم 12689 ، ص 35.
- عبد المنعم، علي ،(1999) ، التمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة في الأردن مع اشارة خاصة إلى المفرق ،ورقة بحثية في مؤتمر آفاق ،جامعة آل البيت ،الأردن.
- علام ، سمير، (1991)المنشأت الصناعية الصغيرة الواقع واسس التطوير ،دراسة تطبيقية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات ،جلمعة حلوان،مصر.
- غرفة صناعة اربد (2001) قانون نظام الغرف الصناعية وتعديلاته المختلفة 1961.
- فايز جمعة ،عبد الستار محمد، الريادة وادارة الاعمال الصغيرة، 2006،الأردن.
- فران ، تاركنتون ،(1998) ،خلاصات كتب عن المدير ورجل الاعمال، المكتبة الادارية الشاملة للمختصين في علم الادارة ، عمان.

- كنجو، عبود كنجو (2005) ، استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة، دراسة ميدانية في مدينة حلب ، المؤتمر العلمي الخامس عمان الأردن ، جامعة فيلادلفيا.
- مصطفى ، عبد الحميد(2002)، ادارة المشروعات الصغيرة ،جامعة القاهرة، مصر.
- مناور حداد و حازم الخطيب (2005) ، دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن ، مجلة اربد للبحوث والدراسات ، العدد 9 (2005) .
- موسى، خميس، (1989) المشاريع الانتاجية الصغيرة في الأردن اهميتها والتوجهات التنموية بشأنها مجلة العمل ص (80- 87) .
- النجار، فايز جمعة،(2001) التخطيط الاستراتيجي في المنظمات الصناعية_ دراسة ميدانية في محافظة اربد.
- وليامز ، بينشام،(1969) اقتصاديات التنظيم الصناعي ، دار الفكر العربي ، مصر.
- يوسف ،توفيق، (2001) ، ادارة الاعمال التجارية الصغيرة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان.
- يوسف ،توفيق،(2002) ادارة الاعمال التجارية الصغيرة ،عمان ،دار الصفاء للنشر والتوزيع.

- Field, A. (2005).discovering statistics using spss.2nd edition. Sage publication, London.
- Kennedy, P. (1998). A Guide to Econometrics. 4th ed Oxford: Blackwell.
- Kim, J., c. (1978) Factor analysis statistical methods and practical issues. Newbury park: sage publications.
- longenecker, Justin and petty (2000)small business management an entrepreneunial.
- Pickle halal And, Abrahason, (1990) , Small Business Management.
- Rugman Alan and Hodgetts (1995) International Bussiness Astrategic Manage Went approach.
- Sekaran , U.(2003). Research methods for business, 4th edition, john Wiley & sons Inc , new York, USA.
- Whieen, Thomas and Hunger, (2004) , stratrgic Management Business Policy.
- Zikmund, W. (2000). Business research methods.6th Edition. The Dryden press Harcourt college publishers, London.GB

قائمة الملاحق (1)

الأستبانة بصورتها النهائية

أخي المواطن .... أختي المواطنة ؛؛؛؛؛؛؛؛

تحية وبعد ؛؛؛؛؛؛؛

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الصعوبات والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن ، علما بأن البيانات التي ستقدمونها لن نستخدم الا لأغراض البحث العلمي ؛ فأرجو التكرم بتعبئة الاستبانة بوضع اشارة(×) في المكان المحدد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؛؛؛

مع جزيل الشكر لتعاونكم

الباحث حسين احمد الترك

تحت اشراف الدكتور محمد الغرايبة

البيانات الشخصية

*الجنس ذكر ( ) أنثى ( )

*العمر **18 سنة فأقل ( ) 19-30 ( )أكثر أكثر من 30( )**

***التحصيل العلمي ثانوية عامة فأقل ( ) دبلوم ( ) بكالوريوس ( )**

دراسات عليا ( )

مما يلي مجموعه من القنوات المتعلقه بالصعوبات والمعوقات و التي تواجه المشاريع الصغيرة وتمثل الأرقام من (5-1) درجه الموافقه على انطباق مضمون الفقره على الواقع حيث يمثل الرقم (5) اعلى درجات الموافقه تنازليا للوصول للرقم (1) الذي يمثل أقلها ؛ يرجى التكرم بوضع اشارة (×) عند الدرجة التي تختارها لمضمون كل فقرة .

*ماهي درجة اعتبار البيانات والاجراءات التالية من الصعوبات والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن؟

الفقرات درجة الموافقة على انطباق مضمون الفقرة على الواقع

*معوقات التأسيس واجراءاته	1	2	3	4	5
1- كثرة المستندات والوثائق المطلوبة لتأسيس المشروع.					
2-كثرة الضمانات المطلوبة للحصول على التمويل اللازم.					
3-عدم توفر البنية التحتية لانشاء تلك المشاريع من ماء وكهرباء وطرق .....الخ.					
* صعوبات ومعوقات التمويل					
1-عدم توفر رأس المال الكافي لانشاء مشروع.					
2-محدودية قدرة أصحاب المشاريع الحصول على التمويل من البنوك ومؤسسات الاقراض.					
3-ارتفاع اسعار الفوائد على القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة.					
4-ارتفاع حجم الضمانات المطلوبة بالنسبة إلى القيمة والمدة.					
* صعوبات الموارد البشرية					
1-عدم توفر التدريب اللازم لتأهيل العاملين في المشاريع الصغيرة.					
2-عدم توفر الكفاءة المناسبة لادارة وتنظيم المشاريع.					
* صعوبات ترتبط بالمعلوماتية					
1-عدم توفر الاساليب التكنلوجية الحديثة في الانتاج.					
2-ارتفاع متطلبات التسويق وقضايا الجودة.					

3-عدم توفر دراسة الجدوى الاقتصادية وما يتاجه السوق.					
*** صعوبات الانتاج والحصول على التقنيات**					
1-عدم قدرة صاحب المشروع على ادارة الانتاج والمشروع.					
2-تدني مستوى الجودة لمنتجات المشاريع الصغيرة.					
3-عدم توفر روح المبادرة في الانتاج.					

الباحث : حسين احمد الترك

ملحق رقم (2)

قائمة باسماء الاساتذة المحكمين:

الاسم	الاختصاص	المكان
د محمد غريبة	مالية ومصرفية	جامعة اليرموك
د زياد زريقات	مالية ومصرفية	جامعة اليرموك
د اياد سرطاوي	محاسبة	جامعة اليرموك
د انيس خصاونه	ادارة	جامعة اليرموك

ملحق رقم (3)

نتائج التحليل الأحصائي (SPSS)

جدول رقم 1

KMO and Bartlett's Test		
.641	Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.	
1691.887	Approx. Chi-Square	Bartlett's Test of Sphericity
91	Df	
.000	Sig.	

جدول رقم 2

Total Variance Explained						
Extraction Sums of Squared Loadings			Initial Eigenvalues			Component
Cumulative %	% of Variance	Total	Cumulative %	% of Variance	Total	
24.204	24.204	3.389	24.204	24.204	3.389	1
41.862	17.658	2.472	41.862	17.658	2.472	2
52.667	10.805	1.513	52.667	10.805	1.513	3
			63.130	10.464	1.465	4
			70.505	7.374	1.032	5
			76.864	6.359	.890	6
			82.318	5.453	.763	7
			87.102	4.785	.670	8
			91.261	4.159	.582	9
			94.959	3.698	.518	10
			97.791	2.832	.396	11
			99.178	1.386	.194	12
			99.965	.787	.110	13
			100.000	.035	.005	14

Extraction Method: Principal Component Analysis.

جدول رقم 3

Component Matrix[a]			
Component			
3	2	1	
.806			Q1
.748			Q2
.500			Q3
	.944		Q7
	.908		Q6
	.658		Q5
	.493		Q4
			Q8
			Q9
		.885	Q12
		.880	Q13
		.830	Q15
		.825	Q14
		.647	Q10
Extraction Method: Principal Component Analysis.			
a. 3 components extracted.			

جدول رقم 4

ANOVA						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		
.657	.198	.160	1	.160	Between Groups	Q1
		.810	190	153.960	Within Groups	
			191	154.120	Total	
.468	.528	.215	1	.215	Between Groups	Q2
		.407	190	77.264	Within Groups	
			191	77.479	Total	
.207	1.605	3.207	1	3.207	Between Groups	Q3
		1.998	190	379.663	Within Groups	
			191	382.870	Total	
.854	.034	.005	1	.005	Between Groups	Q4
		.153	190	28.995	Within Groups	
			191	29.000	Total	
.402	.707	.114	1	.114	Between Groups	Q5
		.161	190	30.553	Within Groups	
			191	30.667	Total	
.859	.031	.004	1	.004	Between Groups	Q6
		.139	190	26.475	Within Groups	
			191	26.479	Total	
.606	.266	.042	1	.042	Between Groups	Q7
		.157	190	29.875	Within Groups	
			191	29.917	Total	
.245	1.361	2.070	1	2.070	Between Groups	Q8
		1.521	190	288.910	Within Groups	
			191	290.979	Total	
.166	1.929	3.315	1	3.315	Between Groups	Q9
		1.719	190	326.554	Within Groups	
			191	329.870	Total	
.387	.752	1.598	1	1.598	Between Groups	Q10
		2.124	190	403.652	Within Groups	
			191	405.250	Total	
.915	.011	.023	1	.023	Between Groups	Q11
		1.973	190	374.957	Within Groups	
			191	374.979	Total	
.692	.157	.313	1	.313	Between Groups	Q12
		1.992	190	378.499	Within Groups	
			191	378.813	Total	
.696	.154	.307	1	.307	Between Groups	Q13
		1.997	190	379.360	Within Groups	
			191	379.667	Total	
.961	.002	.004	1	.004	Between Groups	Q14
		1.697	190	322.449	Within Groups	
			191	322.453	Total	
.480	.501	.731	1	.731	Between Groups	Q15
		1.459	190	277.186	Within Groups	
			191	277.917	Total	

جدول رقم 5

ANOVA						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		
.657	.198	.160	1	.160	Between Groups	Q1
		.810	190	153.960	Within Groups	
			191	154.120	Total	
.468	.528	.215	1	.215	Between Groups	Q2
		.407	190	77.264	Within Groups	
			191	77.479	Total	
.207	1.605	3.207	1	3.207	Between Groups	Q3
		1.998	190	379.663	Within Groups	
			191	382.870	Total	
.854	.034	.005	1	.005	Between Groups	Q4
		.153	190	28.995	Within Groups	
			191	29.000	Total	
.402	.707	.114	1	.114	Between Groups	Q5
		.161	190	30.553	Within Groups	
			191	30.667	Total	
.859	.031	.004	1	.004	Between Groups	Q6
		.139	190	26.475	Within Groups	
			191	26.479	Total	
.606	.266	.042	1	.042	Between Groups	Q7
		.157	190	29.875	Within Groups	
			191	29.917	Total	
.245	1.361	2.070	1	2.070	Between Groups	Q8
		1.521	190	288.910	Within Groups	
			191	290.979	Total	
.166	1.929	3.315	1	3.315	Between Groups	Q9
		1.719	190	326.554	Within Groups	
			191	329.870	Total	
.387	.752	1.598	1	1.598	Between Groups	Q10
		2.124	190	403.652	Within Groups	
			191	405.250	Total	
.915	.011	.023	1	.023	Between Groups	Q11
		1.973	190	374.957	Within Groups	
			191	374.979	Total	
.692	.157	.313	1	.313	Between Groups	Q12
		1.992	190	378.499	Within Groups	
			191	378.813	Total	
.696	.154	.307	1	.307	Between Groups	Q13
		1.997	190	379.360	Within Groups	
			191	379.667	Total	
.961	.002	.004	1	.004	Between Groups	Q14
		1.697	190	322.449	Within Groups	
			191	322.453	Total	
.480	.501	.731	1	.731	Between Groups	Q15
		1.459	190	277.186	Within Groups	
			191	277.917	Total	

جدول رقم 6

ANOVA						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		
.657	.198	.160	1	.160	Between Groups	Q1
		.810	190	153.960	Within Groups	
			191	154.120	Total	
.468	.528	.215	1	.215	Between Groups	Q2
		.407	190	77.264	Within Groups	
			191	77.479	Total	
.207	1.605	3.207	1	3.207	Between Groups	Q3
		1.998	190	379.663	Within Groups	
			191	382.870	Total	
.854	.034	.005	1	.005	Between Groups	Q4
		.153	190	28.995	Within Groups	
			191	29.000	Total	
.402	.707	.114	1	.114	Between Groups	Q5
		.161	190	30.553	Within Groups	
			191	30.667	Total	
.859	.031	.004	1	.004	Between Groups	Q6
		.139	190	26.475	Within Groups	
			191	26.479	Total	
.606	.266	.042	1	.042	Between Groups	Q7
		.157	190	29.875	Within Groups	
			191	29.917	Total	
.245	1.361	2.070	1	2.070	Between Groups	Q8
		1.521	190	288.910	Within Groups	
			191	290.979	Total	
.166	1.929	3.315	1	3.315	Between Groups	Q9
		1.719	190	326.554	Within Groups	
			191	329.870	Total	
.387	.752	1.598	1	1.598	Between Groups	Q10
		2.124	190	403.652	Within Groups	
			191	405.250	Total	
.915	.011	.023	1	.023	Between Groups	Q11
		1.973	190	374.957	Within Groups	
			191	374.979	Total	
.692	.157	.313	1	.313	Between Groups	Q12
		1.992	190	378.499	Within Groups	
			191	378.813	Total	
.696	.154	.307	1	.307	Between Groups	Q13
		1.997	190	379.360	Within Groups	
			191	379.667	Total	
.961	.002	.004	1	.004	Between Groups	Q14
		1.697	190	322.449	Within Groups	
			191	322.453	Total	
.480	.501	.731	1	.731	Between Groups	Q15
		1.459	190	277.186	Within Groups	
			191	277.917	Total	

Abstract

Alturk , hussaien. Obstacles Facing Small Enterprises in Jordan: A Field Study, Master thesis, Yarmouk University.2012 (sup. dr. Mohammed Gharaybeh).

This study aims at shedding the light on the conditions of small enterprises in Jordan, knowing its characteristics, and traits, which can lead us to adopt a clear and decisive definition for micrprojects because there are many different definitions for this concept adopted by different institutions here in Jordan. If also aims to identify obstacles facing small enterprises in Jordan and stopping it from continuance and searching for the best practices that could help them to to survive and dealing with their problems.

The study also tries to shed the light on Jordanian economy. The role for these projects and its role in providing job opportunities, knowing also the support that is provided by the government for the microprojects, and the role that banks on supporting these projects, to achieve this goal the researcher analyzed the data surveyed by the study instrument that was distributed on (200) institution and employee working in this field .

The results shoes that there are a group of. Obstacles Facing Small Enterprises in Jordan with different levels some of it is related to its constitution, others with financing, while the last are related to the information and productivity.

The researcher made some recommendations regarding the study findings, like the need for government care and support, and rehabilitating the project owners.

Keywords: small enterprises. Obstacles Facing Small Enterprises in Jordan, Small Enterprises in Jordan.